وحدة الاستراتيجيات

أغسطس/آب 2018

النفوذ الإماراتي في اليمن..

المرتكزات والحصاد

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الفهرس

مقدمـة..... 3

الإمارات: من دبلوماسية الإستثمار إلى ممارسة التدخُل..... 4

أولاً: التحـولات الداخليـة..... 6

ثانيـاً: التحـولات الإقليميـة:..... 8

ثالثـاً: التحـولات الدوليـة:.....12

محركات النفوذ الإماراتي في اليمن..... 15

مرتكـزات النفوذ الإماراتي في اليمن..... 18

أولاً: المرتكـز القانـوني « غطـاء التحالـف العـربي «..... 18

تفسـيرات غموض الموقف السعودي:..... 20، 21

ثانيـاً: المرتكـز البـشري « الجماعـات المسـلحة «..... 23

أ/ التيـار الانفصـالي في الحـراك الجنـوبي..... 25

ثلاثيـة الإسـتراتيجية الإمارتيـة في ملـف الجنـوب:..... 26

الأولى: تحويـل القضيـة الجنوبيـة من مطلـب شـعبي إلى مقايضـات دوليـة..... 26

الثانيـة: تشـكيل المجلـس الإنتقـالي لضـمان حركـة الشـارع..... 27

الثالثـة: تقويـض الشرعيـة..... 29

ب/ التيـار السـلفي الوظيفـي..... 31

هـاني بـن بريـك مفتـاح السـلفية الوظيفيـة..... 33

ج/ تركـة الرئيـس صالـح..... 34

ثالثـاً: مرتكـز النفـوذ الذاتية مـن القـوة الناعمـة والقـوة الخشـنة..... 39

• القـوة الخشـنة « العسـكرية والأمنيـة «..... 39

• القـوة الناعمـة « العمـل الإنسـاني والتنمـوي «..... 45

حصـاد النفوذ الإمـاراتي في اليمـن..... 48

• انحـراف في مسـار اسـتعادة الدولـة اليمنيـة:..... 48

• انتشـار الجماعـات المسـلحة وإطالـة أمـد الحـرب..... 49

خاتمـة..... 50

مراجـع الدراسـة..... 51

مقدمة:

لسنوات عديدة، وتحديداً منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة مؤسسها، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، تتبع سياسة وسطية تضع الوساطة في القضايا الإقليمية في قلب علاقاتها الدولية. وفي عهد حكم الشيخ زايد، الذي امتد من عام 1974 وحتى وفاته في العام 2004، انتهجت الإمارات العربية المتحدة سياسة خارجية معتمِدة أساسًا على العلاقات الوثيقة مع دول الخليج بدرجة أولى ثم مع الدول العربية والإسلامية، وقد كان الشيخ زايد يؤكد، خلال السنوات الأولى لبناء دولة الإمارات العربية المتحدة، على إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكذلك مع أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي بعد إنشائه في العام 1981. [1]

خلال السنوات القليلة الماضية، حدث تحولان على مستوى السلطة في دولة الإمارات كان لهما تأثير واضح على مستوى دوائر صنع القرار السياسي وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية؛ فقد حدث تحول في النفوذ داخل فيدرالية الإمارات السبع، انتقل على إثره النفوذ من إمارة دبي إلى إمارة (أبو ظبي)، ومن أيدي حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة «الصوري»، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، إلى أيدي ولي عهد (أبو ظبي)، الشيخ محمد بن زايد.[2]

على إثر ذلك تحول التركيز من السعي نحو التميز في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، إلى السعي نحو توسع النفوذ الخارجي ومن الإعتماد على القوة الناعمة إلى الإعتماد على القوة الصلبة والخشنة.

الأمر الذي يثير التساؤل حول طبيعة العوامل والمتغيرات التي ساهمت في إحداث هذا التحول الجذري لهذه الدولة؟، وطبيعة الدوافع التي تقف خلف الدور التدخُلّيّ التي باتت تمارسه تجاه كثير من الدول؟ ولم يتوقف هذا السلوك التدخُلّيّ للإمارات في الدول التي شهدت ثورات شعبية ضد الأنظمة الاستبدادية والتي عُرفت بـ « دول الربيع العربي »: تونس، مصر، سوريا، ليبيا، اليمن، بل وصل إلى دول أخرى أكثر إستقراراً وربما بعضها تفوق قدرات الإمارات نفسها مثل تركيا[3] ، قطر[4] ، الصومال[5]، جيبوتي[6] ، وماليزيا.

فيما أظهر بعض المسؤولين الإماراتيين جانبا من دور بلادهم في السعودية، وأكثر من ذلك ما أشارت إليه بعض المصادر من إمكانية امتداد هذا الدور إلى محاولة التأثير في انتخاب الرئيس الأمريكي الحالي (دونالد ترامب) .[7]

في اليمن ومع إعلان المملكة العربية السعودية عملية عسكرية في اليمن « عاصفة الحزم « لمحاربة المتمردين الحوثيين وإستعادة شرعية الدولة اليمنية وجدت الإمارات العربية المتحدة الفرصة سانحة للعودة إلى موانئ اليمن بالسلاح هذه المرة وأصبحت القوة الفاعلة في التحالف العربي في اليمن.

وبقدر ما يمثل ذلك من فرص للسياسة الإمارتية الوليدة، إلا أن اليمن بات يمثل ساحة الإختبار الأولى والأوسع للنفوذ الإماراتي الجديد، الذي ظهر مشوهاً ومتشنجاً حتى الآن على الأقل، نتيجة عجزه في إحداث تطورات تنموية تعود بالنفع على سكان المناطق الخاضعة له، فضلاً عن الصدام المستمر مع السلطات الشرعية وتشجيع الجماعات الخارجة عن الدولة الأمر الذي يجعل التنبؤ بمستقبل التواجد الإماراتي في اليمن مهدداً بالزوال.

تسعى هذه الدراسة لبحث أهم أسباب ودوافع النفوذ الإماراتي في اليمن وكذلك دراسة أهم مرتكزاته وإنعكاساته المستقبلية.

> "اليمن بات يمثل ساحة الاختبار الأولى والأوسع للنفوذ الإماراتي الجديد، الذي ظهر مشوهاً ومتشنجاً حتى الآن على الأقل"

الإمارات: من دبلوماسية الإستثمار إلى ممارسة التدخل

تركز الدور الخارجي للإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها وحتى فترة قريبة حول كيفية استغلال موقعها الجغرافي والعوائد المتحصلة من ثروتها النفطية بما يحقق لها ثقل اقتصادي ويضمن لها التميز في المنطقة والعالم.

لهذا ركزت على تشييد الموانئ والتوسع المطرد فيها كميناء جبل علي وميناء زايد، وغيرها، وتحويل إمارة دبي إلى منطقة حرة وبوابة ترانزيت مهمة للكثير من دول العالم، والتوسع في إنشاء المطارات بحيث أصبح مطار دبي من أكبر مطارات العالم، ما وفر لها موارد اقتصادية كبيرة إلى جانب إنتاجها من النفط.

وقد تأسس الذراع الاقتصادي الأهم للإمارات «شركة موانئ دبي العالمية» عام 2005 باندماج «سلطة موانئ دبي»، و«موانئ دبي الدولية»، وخلال سنوات قليلة تمكنت هذه الشركة من أن تُصبح واحدة من أكبر مشغلي الموانئ حول العالم، إذ تشغل موانئ في اليمن والصومال وجيبوتي وإندونيسيا.. وتمتد قائمة أعمالها لتشمل (78) محطة ملاحية في (40) دولة في قارات العالم الست.

وكانت الشركة قد سيطرت بعد عام من تأسيسها على حق إدارة ستة موانئ في أمريكا الشمالية، وهو الأمر الذي أثار نوابًا في الكونغرس، حيث اعتبروا سيطرة موانئ دبي على مرافق حيوية كهذه، من محظورات الأمن القومي الأمريكي، وأمام تصويت مجلس النواب بأغلبية كبيرة على منع الشركة من تملك الموانئ الستة، اضطرت الشركة إلى نقل تشغيل الموانئ إلى شركة أمريكية بطريقة البيع الكامل[8] .

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحالي، شهدت الإمارات تحولاً كبيراً في اهتماماتها الخارجية، فقد تبنت قيادة الدولة في أبوظبي سلوكا تدخليا يستهدف إعاقة التغيير الذي أحدثته ثورات الربيع العربي، ويعمل على فرض تغيير في الأوضاع السياسية والتوجهات الفكرية التي أنتجتها تلك الثورات من خلال الاشتباك مع القوى السياسية التي ساندت تلك الثورات، وتصدرت المشهد على ضوئها، وتحديها باستخدام أدوات مالية وسياسية وإعلامية واستخباراتية...الخ

> مع بداية العقد الثاني من القرن الحالي، شهدت الإمارات تحولاً كبيراً في اهتماماتها الخارجية

ومعه، تحوّلت الإمارات إلى قاعدة لمواجهة الثورات العربية من خلال تصور القيادة السياسية في أبو ظبي أن لدولتهم واجبا رئيسيا في إعاقة التحولات التي حدثت في تلك الدول، وأن عليهم مد القوى المناهضة لما أفرزته ثورات الربيع العربي بالمعونة المادية والمعنوية، وتوفير مكان للتخطيط والتنسيق لتلك القوى على أرض الإمارات، بالإضافة إلى تدعيم التوجه الأيديولوجي المناهض لتلك الثورات والمساند لها.

ويتبلور هذا الدور أيضا حول معاداة " التيارات الإسلامية "، والدخول في علاقات صراعية مع تنظيماتها والنظم السياسية القريبة منها والقابلة للتعامل معها بهدف تحطيمها، وتقديم المساعدات للمنافسين وتشجيع الجماعات الخارجة عليها. لأجل ذلك وظفت أبوظبي الجماعات والتيارات الدينية مثل " السلفية الجامية*والصوفية الوظيفية*" لمواجهة التيارات الإسلامية الأخرى.

وقد افضى الدور التدخُلّيّ للإمارات في دول المنطقة الى إقصاء قوى سياسية كانت في السلطة أو تشارك فيها، كما افضى إلى تمكين وصول قيادات سياسية قريبة منها إلى سدة الحكم في تلك الدول، وهو ما وضع تلك القيادة تحت النفوذ المباشر للإمارات.

ومن تلك الأدوار التدخلية لأبوظبي الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مرسي في مصر(يوليو/تموز2013)، والتأثير في انتخابات تونس، ودعم الجنرال المتمرد خليفة حفتر في ليبيا، وخلط الأوراق في حرب سوريا، كما تظهر تسريبات يوسف العتيبة السفير الإماراتي في واشنطن عن تدخلات واضحة في الرياض. وبقدر ما يسخرون من سياسة السعودية والحديث عن عداء طويل وحروب خاضتها الإمارات مع المملكة بسبب الوهابية، يتفاخرون بأنهم دعموا وصول الأمير محمد بن سلمان للحكم[9].

> افضى الدور التدخُلّيّ للإمارات في دول المنطقة الى إقصاء قوى سياسية كانت في السلطة أو تشارك فيها

هذا الدور الذي تمارسه الإمارات والذي يتسم بالنزوع نحو الهيمنة وغلبة الجانب الصراعي والتدخل الكثيف في الدول الأخرى من خلال التخطيط وتوفير الدعم والإسناد لإزاحة قوى وتيارات سياسية من السلطة وإحلال أخرى محلها كان حصيلة لتحولات مواتية في البيئة الإماراتية الداخلية بالتزامن مع تحولات في البيئتين الإقليمية والدولية، على النحو التالي:

> الدور الذي تمارسه الإمارات يتسم بالنزوع نحو الهيمنة وغلبة الجانب الصراعي والتدخل الكثيف في الدول الأخرى

أولاً: التحولات الداخلية

يستند التحول في الدور الخارجي للإمارات العربية المتحدة إلى عاملين أساسيين الأول يتعلق بالقدرة المالية المتركزة في أبوظبي وتحديداً الثروة النفطية أكثر من أي إمارة من الإمارات السبع الأخرى، وهو ما يمكنها من تحويل تلك الثروة إلى نفوذ سياسي وعسكري، وأتاحت لها أدوات للتأثير، فبدون الثروة الاقتصادية والمالية لن يكون بوسع دولة بحجم الإمارات لعب مثل هذا الدور الكبير نظرا لعوامل عديدة منها صغر المساحة وقلة عدد السكان..الخ

أما العامل الثاني فيرتبط بالتحول في القيادة السياسية للدولة من خلال تولي ولي عهد أبوظبي الشيخ "محمد بن زايد" السلطة عمليا في الإمارات، على إثر تواري شقيقه الأكبر "خليفة بن زايد" عن الأنظار لأسباب يبدو أنها صحية. وإلى الشيخ "محمد بن زايد" يُعيد الكثير من الباحثين التحول في دور الإمارات وخصوصا موقفها العدائي من ثورات الربيع العربي، وحماسها في إعادة الأنظمة السابقة إلى الحكم، وفي السعي لبناء نفوذ إماراتي في المنطقة، والقيام بدور وظيفي يخدم مصالح القوى والأطراف الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وعلى الأرجح أن هذا الدور التدخُّلّي الذي تمارسه الإمارات منذ 2011م، لا يحظى بتأييد حقيقي من قبل جميع الولايات السبع بقدر ما يتركز في إمارة أبوظبي وفي القيادة الحالية لها (محمد وعبدالله ابني زايد)، وقد ساعد البناء الاستثنائي لنظام الحكم في الإمارات على مثل هذا الوضع، فالإمارات الأخرى التي تتكون منها الدولة لا تظهر حماسا كبيرا في التدخل في شؤون الدول الأخرى بالقدر الذي يحدث في أبوظبي.

الجدير بالذكر أن الأزمة المالية التي ضربت السوق العقارية والتجارية في إمارة دبي في العام 2008 بعد أن اعلنت حكومة دبي عجزها عن سداد الديون المترتبة على شركتي دبي العالمية والنخيل والطلب من الدائنين منحهما مهلة جديدة لسدادها (إعادة جدولة الديون)، بمثابة فرصة ذهبية لحُكام أبوظبي الأمر الذي دفع المراقبين لطرح تساؤلات ليس عن حدة الازمة المالية التي تعانيها الامارة الصغيرة بل عن المقايضات السياسية بين حكام دبي وأبوظبي.[10]

وقد تدخلت إمارة ابوظبي في اللحظة الأخيرة وقدمت دعما ثمينا بعشرة مليارات دولار لحكومة دبي لتمكين الأخيرة من دفع ديون واجبة السداد، و أعلنت حكومة دبي (14 ديسمبر / كانون أول2009) أنها ستسدد صكوك شركة التطوير العقاري العملاقة "نخيل" عبر استخدام الدعم المالي الذي قدمته العاصمة[11] ، فبأي ثمن قدمت إمارة أبوظبي هذا الدعم المالي لشقيقتها دبي؟ وهل باتت دبي تابعة لسياسات أبوظبي التوسعية تحت مبرر حماية مصالحها الإقتصادية المتمثلة في منع الإستثمار في موانئ اليمن والقرن الافريقي وكذلك قناة السويس؟

"الدور التدخُّلّي الذي تمارسه الإمارات منذ 2011م، لا يحظى بتأييد حقيقي من قبل جميع الولايات السبع بقدر ما يتركز في إمارة أبوظبي"

ثانياً: التحولات الإقليمية:

شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة عددا من التحولات التي أفسحت المجال لدور إماراتي وأحدثت تحولاً فيه، ومنها اندلاع ثورات الربيع العربي. حيث ساهمت في بروز دور دول مجلس التعاون الخليجي التي حاولت في بداية الأمر أن تتخذ مواقفاً موحدا تجاه تلك الثورات، ثم ما لبث أن تمايز إلى موقف خاص بقطر، وآخر تتبناه السعودية والإمارات، وقد مثلت المخاطر المتصورة عن تلك الثورات، ومن ثَمّ عن المآلات التي انتهت إليها مثلت عامل تقارب بين السعودية والإمارات وهو ما مكن الإمارات من أن تمارس الكثير من مظاهر التدخل تجاه بعض دول المنطقة تحت المظلة السعودية، كما هو الحال مع اليمن وقطر.

ومن جملة التحولات التي صاحبت الاحتجاجات الشعبية عام 2011م، وانبنت عليها ضعف أو انهيار السلطة في عدد من الدول العربية، وتصاعد دور الفاعلين غير الرسميين من القوى السياسية والاجتماعية مع استناد الكثير منها إلى انقسامات أثنية، ووضع مثل هذا غالبا ما يكون مثاليا للدول الراغبة في التدخل في دول أخرى؛ وهي الفرصة التي لم تضيعها أبوظبي.

من الملاحظ أن تمزق السلطة في عدد من الدول العربية والتنافس بين القوى الاجتماعية والسياسية فيها على نحو ما هو موجود في ليبيا واليمن والصومال أفسح المجال لحضور وتغلغل الدور التدخُّلّيّ للإمارات من خلال شراء ولاء بعض القوى السياسية والاجتماعية وتحويلها إلى قوى تابعة وتوظيفها لتنفيذ أجندة وسياسات الإمارات في تلك دول.

”
من الملاحظ أن تمزق السلطة في عدد من الدول العربية والتنافس بين القوى الاجتماعية والسياسية فيها على نحو ما هو موجود في ليبيا واليمن والصومال أفسح المجال لحضور وتغلغل الدور التدخُّلّيّ للإمارات
”

كـما أن التحـولات التـي شـهدتها المنطقـة، في العقـد الأخـير أدت إلى تراجـع القـوى الإقليميـة التـي يُمكـن أن تنافس الإمـارات وتزاحمهـا، وتحد مـن نفوذهـا، فقـد تراجـع عـلى نحـو كبـير الـدور الخارجـي لمـصر بفعـل الانقسـامات الداخليـة، وفاقـم ذلـك التراجـع مـا تواجهـه مـن تحديـات اقتصاديـة وأمنيـة، ومعـه تحـول دور مـصر إلى تابـع للـدور السـعودي والإمـاراتي. ونـال حركـة الإخـوان المسـلمين الكثـير مـن التبعـات بعـد إقصائهـا مـن السـلطة في مـصر، وتعرضـت لحـالات عنيفـة مـن الإقصـاء والتشـويه الإعلامـي والتنكيـل السـياسي، وتراجـع الـدور القطـري وحُـشر في زاويـة محاولـة دفـع الحصـار عـن دولـة قطـر ورد التُهـم عنهـا والتخفيـف مـما تواجهـه مـن ابتـزاز دولي، وأدت انتكاسـة أطـراف المعارضـة السـورية، وتداعـي مكاسـبها السياسـية والعسـكرية عـلى إثـر التدخـل العسـكري الروسي لصالـح النظـام، والتحـول في الموقـف الأمريـكي مـن تركيـا، والتطـورات في شـمال العـراق إلى انكـماش الـدور الـتركي، وتركـز اهتمامـه عـلى مواجهـة المخاطـر الأمنيـة التـي تحيـط بـه.

وبـدوره فـإن تصاعـد النفـوذ الإيـراني وتمـدده في العـراق وسـوريا ولبنـان واليمـن، وتصاعـد الـصراع والاسـتقطاب الطائفـي وفـر للإمـارات ذريعـة مهمـة للتدخـل في بعـض المناطـق - وتحديـدا اليمـن - إلى جانـب السـعودية تحـت لافتـة مواجهـة النفـوذ الإيـراني ومنـع اليمـن مـن الوقـوع تحـت نفـوذ جماعـة الحـوثي المدعومـة مـن إيـران.

وتـأتي عاصفـة الحـزم (مـارس/أذار2015) كحـدث إقليمـي غـير مـن خارطـة التحالفـات الدوليـة وموازيـن القـوى عـلى الأرض وقـد اسـتثمرت ذلـك أبوظبـي للسـيطرة عـلى نقـاط اسـتراتيجية مـن شـأنها تعزيـز دورهـا الجيوسـياسي وحمايـة مصالحهـا الإقتصاديـة مثـل ميناء عـدن الإسـتراتيجي الـذي بـات تحـت سـيطرتها ومجمد بإرادتهـا.

تحول السياسات الخليجية في اليمن

تُعد المملكة العربية السعودية الدولة القائد في اطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، نظرا لما تمتلكه من قدرات اقتصادية وجغرافية وديمغرافية وعسكرية ولمكانتها الرمزية في العالم الإسلامي بسبب احتضانها للمشاعر المقدسة، وعلى الرغم من الدور القائد الذي تمارسه المملكة في إطار مجلس التعاون الخليجي، إلاّ أنه غالبا ما يبني توتراً وتنافساً في علاقاتها ببعض دول المجلس، بسبب التعارض بين رغبة المملكة في قيادة تلك الدول، وسعي بعضها إلى منافسة القرار السعودي.

وقبل وصول الملك سلمان بن عبدالعزيز إلى سدة الحكم (يناير/كانون الثاني 2015) في المملكة كانت الأخيرة في حال تراجع وانكماش على المستوى الإقليمي، بينما بفعل الفراغ الناجم عن ذلك وفاعلية قيادتها برز دور إقليمي لدولة قطر الذي تميز بالديناميكية من جهة ومحاولة التمرد على الخط السعودي من جهة ثانية.

بلغ الدور القطري ذروته أثناء ثورات الربيع العربي، من خلال الإسناد الإعلامي والسياسي وربما المالي للقوى الرافعة لتلك الثورات، وفي المقابل تبنت الإمارات موقفا موقفا مندفعاً وحادا في مواجهة تلك الثورات من ناحية ولإفشال المساعي والجهود القطرية والتركية الداعمة لتلك الثورات من ناحية ثانية.

"
تُعد المملكة العربية السعودية الدولة القائد في اطار منظومة مجلس التعاون الخليجي، نظرا لما تمتلكه من قدرات اقتصادية وجغرافية وديمغرافية وعسكرية
"

تزعمت أبوظبي الجهود الرامية إلى إجهاض نُظم الحكم التي أنتجتها ثورات الربيع، ورمت بثقلها المالي والسياسي لدعم وإسناد ما يسمى بقوى الدولة العميقة لإعادة الأنظمة القديمة إلى السلطة من جديد سواء بشخوصها السابقة أو بوجوه جديدة.

بالنسبة لليمن فقد كان للحضور السعودي والخليجي دورا كبيرا في ترتيب نقل السلطة من خلال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية (وقعت في نوفمبر/تشرين الثاني2011)، وهذا الدور بقدر ما كان محوريا في نقل السلطة إلا أن الترتيبات التي وضعتها لتنظيم المرحلة الانتقالية كانت من اهم أسباب انزلاق اليمن إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وخاصة ما يتصل بمنح الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" حصانة وبقاءه في اليمن، ومشاركة حزبه قوى المعارضة مناصفة في تشكيل الحكومة.

تراجع اهتمام القيادة السعودية بتطورات الأوضاع في اليمن، بعد أن مارست ضغوطا لنقل السلطة جزئيا إلى الرئيس "هادي"، ويعود ذلك التراجع إلى عدم رغبتها في دعم السلطة الجديدة التي يشارك فيها حزب التجمع اليمني للإصلاح المقرب من الخط الفكري للإخوان المسلمين، إذ كانت الرياض حينذاك تُقدم خطر الإخوان أو "فوبيا الإخوان" - بتعبير زعيم حزب الحق الذي ساند الحوثيين بعد انقلابهم [12] - على خطر تمدد النفوذ الإيراني ، وفي تلك المرحلة ظهرت أخبار عن حدوث اتفاق بين الحوثيين والسعودية يقوم بموجبه الحوثيون بدور ما في تأمين الحدود الجنوبية للمملكة في مقابل دعم مالي ومادي سعودي لهم.

بموازاة ذلك، كانت الإمارات تنشط لدعم وتحشيد المعارضين لحزب الإصلاح وحكومة الوفاق الوطني، وفي مقدمتهم الرئيس السابق "صالح"، الذي كان يضع الكثير من العراقيل في طريق سلطة "هادي"، ويُراهن على فشلها للعودة إلى السلطة، ويكثف من الضغوط لمنع "هادي" من إجراء تغييرات حقيقية في بنية النظام ومؤسسات الجيش والأمن، والتي كانت في حال من التمزق والانقسام بين سلطة "هادي" ونفوذ "صالح".

مثلت تلك الأوضاع بيئة مواتية للتمدد العسكري والسياسي والفكري لجماعة الحوثيين، والتي اختلقت الذرائع للسيطرة على العاصمة، واتجهت لفرض سيطرتها على تعز وعدن، بعد أن وضعت الرئيس "هادي" وأعضاء حكومة "خالد بحاح" تحت الإقامة الجبرية[13].

> تراجع اهتمام القيادة السعودية بتطورات الأوضاع في اليمن، بعد أن مارست ضغوطا لنقل السلطة جزئيا إلى الرئيس «هادي»

أثارت سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن مخاوف المملكة العربية السعودية، وتعززت تلك المخاوف في ظل الممارسات التي قامت بها جماعة الحوثيين، من استعراض للقوة العسكرية على الحدود السعودية، وتهديدها العلني للمملكة، وتدشين رحلات طيران يومية من وإلى طهران، والتناغم الفكري والسياسي والإعلامي مع القوى الشيعية في المنطقة[14] .

ثالثاً: التحولات الدولية:

بدورها أسهمت التحولات الدولية بشكل أو بآخر في إحداث تحول في طبيعة الدور الذي تقوم به الإمارات على المستوى الخارجي، وفي دوافع ومحفزات هذا الدور، ويأتي على رأس تلك التحولات انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، وتراجع اهتمام الإدارة الأمريكية بالتطورات التي تحدث فيها باستثناء التهديدات الأمنية التي يمثلها كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، واتجاهها للتعامل مع تلك التهديدات من خلال أطراف إقليمية تقوم بمحاربتها نيابة عنهم (المقاول من الباطن). ومن تلك التحولات وصول رئيس أمريكي شعبوي ذو خلفية تجارية، تشير تقارير إلى أنه شريك مع الإمارات في عدد من المصالح الاقتصادية، وتحوم الكثير من التساؤلات والشكوك حول الأطراف الدولية التي ساهمت في دفعه إلى الترشح وإيصاله إلى السلطة، فضلا عن أنه ينفر من التعامل السياسي التقليدي، ويسعى إلى تحقيق نجاحات خاطفة تميزه عن الرؤساء السابقين، ويميل إلى استخدام الوكلاء في المنطقة للقيام بما يحقق له ذلك، ولهذا فقد دشن فترته الرئاسية الأولى بالمشاركة مع الإمارات في التخطيط وتنفيذ عمليات أنزال عسكرية في مناطق من محافظة البيضاء باليمن راح ضحيتها عدد كبير من المدنيين[15].

هذه التحولات منحت أبوظبي فرصة للتساوق مع التوجهات الأمريكية من خلال تقديم نفسها كحليف إقليمي مشبع بالحماس لمواجهة الإرهاب، والتصدي للتنظيمات المتطرفة، ولهذا وعلى نحو ما سنرى لاحقا، تكثف الإمارات من الربط بين وجودها في اليمن ومشاركتها في التحالف العربي وبين ادعاءاتها في محاربة القاعدة وتنظيم "داعش" في هذه الدولة التي تعاني من التمزق الاجتماعي والسياسي وشحة الموارد، والميول الدينية المتشددة.

عاصفة الحزم مدخل للنفوذ الإماراتي في اليمن

جاء قرار المملكة العربية السعودية للتدخل العسكري في اليمن مفاجئا [16]، وهو قرار استثنائي بحكم ما يصاحبه من مخاطر، ولاختلافه عن نمط السياسة السعودية في العقود السابقة والتي تميل إلى استخدام الأدوات المالية والدبلوماسية والاستخباراتية، وكان المسؤولون السعوديون قد أشاروا إلى أن هذا القرار جاء بعد استنفاد كل الوسائل السلمية لمنع الانقلاب، وإن ما اضطرهم إليه هو إصرار الحوثيين و"صالح" على السيطرة على السلطة السياسية بالقوة [17].

عملت السعودية على الإعداد لعملية التدخل العسكري في سرية وسرعة تامة، وكانت الخطوة الأولى هي إخراج الرئيس "هادي" من مكان احتجازه في صنعاء فقد كان رهن الإقامة الجبرية تحت حراسة مشددة-فرضها الحوثيون- [18] وبالفعل فقد تم إخراجه ونقله إلى عدن، وعندما هاجمه الحوثيون وقوات "صالح" تم نقله إلى عُمان ومنها إلى الرياض.

أثناء الإعداد لتنفيذ قرار التدخل العسكري كانت القيادة السعودية أمام خيارين رئيسيين: القيام بالعمل العسكري بصورة منفردة على نحو القرار الذي اتخذته لدعم نظام الإمام محمد البدر الذي أطاح به الجيش في ثورة 26 سبتمبر/أيلول عام 1962م، أو حشد تحالف من عدد من الدول إلى جانبها، ويبدو أن صانع القرار السعودي رجح الخيار الثاني لما له من فوائد منها إظهار الحوثيين المدعومين من إيران على أن انقلابهم يواجه حالة عامة من الرفض من قبل دول المنطقة، كما أن التحالف يخفف من التبعات والمسؤوليات التي ستتحملها السعودية منفردة كما حال الخيار الأول، كما أنه يأتي متسقا مع توجه المملكة في التعامل مع أزمات المنطقة وثورات الربيع من خلال مظلة مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن أن التحالف يعد بشكل عام أكثر ملائمة لحالات التدخل العسكري، كما هو الحال مع التحالف الدولي الذي تشكل لإخراج القوات العراقية من الكويت عام 1991م، والتحالف الدولي لضرب القدرات العسكرية لتنظيم "داعش" في سوريا والعراق.

ومع هذا، فإن هذا الخيار لا يخلو من سلبيات وربما مخاطر، ومنها إمكانية حدوث تنافس من قبل القوى الرئيسية المشاركة في التحالف، أو خروجها عن الأهداف المعلنة والمقاصد المحدد لعملية التدخل، وهو ما سيضع تلك العملية أمام الفشل الأكيد، وقد يُحيلها إلى عمل كارثي يأتي بتبعات معاكسة ومردودات مدمرة غالبا ما تكون ضحيتها الدولة المراد التدخل لأجلها، والدولة القائد للتحالف.

وإلى جانب السعودية والتي هي عمود الارتكاز في التحالف العربي سواء من النواحي العسكرية والسياسية أو من النواحي المالية والاقتصادية، ضم التحالف بقية دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء سلطنة عُمان) ومصر والسودان والأردن والمغرب..إلخ.

وقد شاركت الإمارات في عاصفة الحزم - وهذا هو الاسم الذي أُطلق على العملية العسكرية للتدخل في اليمن قبل أن يتغير لاحقاً إلى "إعادة الأمل"- انطلاقا من تضامنها مع السعودية تجاه المخاطر الأمنية التي باتت تهددها،

والتي من الممكن أن تطالها يوماً ما- حسب الإعلانات الرسمية.

مشاركة الإمارات كانت هي الأكبر من بين الدول الأعضاء في التحالف العربي، فقد شاركت في الطلعة الأولى للطيران والذي كان يهدف إلى السيطرة على الأجواء اليمنية وتدمير المضادات الأرضية والرادارات بحوالي (30) طائرة حربية مقارنة بـ(100) طائرة تابعة للسعودية، فيما كانت مشاركة الدول الأخرى بعدد أقل من ذلك بكثير.

كما كانت الإمارات هي الأكثر اندفاعاً، بفعل تحالفها مع السعودية لمواجهة تحديات ثورات الربيع، ومواجهة ما تصفه بتمدد النفوذ الإيراني، وبشكل أقوى بفعل الرغبة التي باتت تتملكها في التدخل في قضايا وأزمات المنطقة، وتوظيف إمكاناتها الاقتصادية والمالية الضخمة في بناء نفوذ سياسي ولعب دور إقليمي،

» مشاركة الإمارات كانت هي الأكبر من بين الدول الأعضاء في التحالف العربي، فقد شاركت في الطلعة الأولى للطيران والذي كان يهدف إلى السيطرة على الأجواء اليمنية وتدمير المضادات الأرضية والرادارات «

لا سيما وأن التحولات الإقليمية خادمة لذلك وميسرة له، على النحو الذي أشرنا إليه في السابق.

ومع مضي وقت غير قليل على انطلاق عملية "عاصفة الحزم" تراجع حماس الدول المشاركة في التحالف العربي، فيما تم طرد قطر على إثر أزمتها مع عدد من الدول الخليجية ومصر، ومعه بقيت السعودية والإمارات هما القوتان الأساسيتان في التحالف، إضافة إلى الدور العسكري الذي تقوم به القوات السودانية على الأرض.

> مع مضي وقت غير قليل على انطلاق عملية «عاصفة الحزم» تراجع حماس الدول المشاركة في التحالف العربي

محركات النفوذ الإماراتي في اليمن

يحرك الإمارات طموح في أن تكون قوة إقليمية تمتلك نفوذاً وتأثيراً في المنطقة والعالم، وهذا الطموح لا يتوافر مكانا لتنفيذه على الأرض وبصورة مثالية إلا في اليمن، فـ"الإمارات لا تمتلك القدرة على منافسة إيران في منطقة الخليج، ولا تستطيع كذلك أن تحقق نفوذها في ليبيا ولا في سوريا، وبخلاف ذلك فاليمن وجنوب البحر الأحمر هو الفضاء المتاح والمناسب لإبراز قوة الإمارات" [19]، وممارسة دورها التدخُّليّ على نحو لا يتوفر في غيرها من الدول، فطريقة الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" في إدارة السلطة أضعفت كل من الدولة والمجتمع، والأزمة الشاملة التي انزلقت إليها البلاد أوجدت عددا من الفاعلين غير الرسميين والذين لهم مطامح في تغيير النظام والدولة، وفرض مشاريعهم الخاصة، وبعضهم يمتلك قوة على الأرض، وهو ما سيتيح للإمارات فرصة لتوظيف تلك القوى بما يحقق أهدافها التدخُّلية.

كما أن الصراع الذي صاحب مطالب التغيير أحدث انقساما في مؤسسات الدولة لم تتاح له فرصة للالتئام. وأخيرا فإن الانقلاب الذي قام به الحوثيون مزق المجتمع وأجهز على الدولة، وقضى على البقية الباقية من الموارد، وترك المجتمع في حالة من الضعف والحاجة، وكل ذلك يجعل من اليمن بيئة مناسبة لرواج ظاهرة «الارتزاق السياسي» وشراء الولاءات والقوات المقاتلة بالوكالة، كما إنها مناسبة لتوظيف العمل الإنساني والتنموي في بناء نفوذ سياسي وربما عسكري.

> "الصراع الذي صاحب مطالب التغيير أحدث انقساما في مؤسسات الدولة لم تتاح له فرصة للالتئام. وأخيرا فإن الانقلاب الذي قام به الحوثيون مزق المجتمع وأجهز على الدولة"

من جهة أخرى فإن الدور التدخُّليّ للإمارات سيتم تمريره تحت عباءة التحالف العربي بقيادة السعودية، وهو أمر سيخفف من الأعباء والمهام التي تقع على كاهل الإمارات، وسيعفيها عن كثير من المسؤوليات، حيث ستناط المسؤولية الرئيسية بالطرف السعودي، وحتى إذا ما فشل التدخل فإن الرياض وليس أبوظبي من سيدفع ثمن ذلك الفشل من مصالحها الحيوية والاستراتيجية.

وأخيراً فإن تمدد النفوذ الإماراتي يأتي في مرحلة يتراجع فيها التنافس الإقليمي حول اليمن، فباستثناء إيران، فإن التنافس الإقليمي على اليمن يكاد يقتصر في الفترة الحالية على كل من السعودية والإمارات، فقد تراجع الدور القطري بفعل الأزمة الخليجية، وقد تمكنت الإمارات والسعودية من محاصرة الدور القطري،

وإبعاد قطر من التحالف العربي لدعم الشرعية. ومن قبل تم إقصائها من المشاركة في التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية.

وفي ظل حساسية علاقتها بالسعودية أصبحت قطر تحذر من أي دور لها في اليمن يمكن أن يدفع الأزمة نحو التصعيد العسكري معها، وهو أمر لا تريده قطر، ولا يمكن أن تغامر باتجاهه.

ما يعني أن قطر يمكن أن تناوش الدور الإماراتي ولكن دون أن تتعدى الهامش المتاح، وعلى الأرجح أن يقتصر هذا الدور على الجانب الإعلامي، والذي كان تصدى لمهمة كشف مستوى الانحراف في دور الإمارات في اليمن وتمكن من تعبئة قطاع من الشارع اليمني والعربي وحتى الدولي ضده، من خلال الإعلام.

وينطبق هذا أيضا على النفوذ التركي، والذي لم يكن نفوذا متجذرا في اليمن في السابق، وفضلا عن ذلك انشغلت تركيا - كما أشرنا- بالتطورات الخطيرة في سوريا والعراق، واقصى ما تملكه هو توجيه الانتقاد العلني إلى سلوك الإمارات في اليمن، على النحو الذي حدث أثناء تصاعد الأزمة بين السلطة الشرعية اليمنية والإمارات حول جزيرة سقطرى خلال شهر مايو/إيار من العام الحالي (2018), فقد أصدرت وزارة الخارجية التركية بياناً طالبت فيه "جميع اللاعبين باحترام الحكومة اليمنية الشرعية..."[20] في إشارة واضحة للإمارات.

تعد سلطنة عُمان حالة استثنائية، فلديها حلفاء محليين وتمتلك نفوذا على الأرض وإن في جزء محدد من اليمن، وتحديدا في محافظة المهرة وبشكل أقل في أرخبيل سقطرى، وكان هذا النفوذ مسؤول - إلى جانب عوامل أخرى - عن منع بسط الإمارات لنفوذها في هذه المحافظة، وبشكل أقل إخراجها من جزيرة سقطرى أثناء ازمتها مع الحكومة الشرعية، وهو أيضا أحد العوامل التي خلقت صعوبات كبيرة أمام الانتشار العسكري السعودي في محافظة المهرة، وهو ما يؤشر إلى أن خلو اليمن من التنوع وعدم وجود أطراف إقليمية تمتلك حلفاء محليين لهم قوة على الأرض، يُعد من جملة العوامل التي ساهمت في تكريس وتغلغل وانفراد النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن وبدرجة أقل الساحل الغربي.

تمتلك الإمارات تواجدا عسكريا تابعا لها في شرق أفريقيا، وتحديدا في أرتيريا وجمهورية أرض الصومال، فقد افتتحت أبوظبي قاعدة عسكرية لها في عصب بأرتيريا عام2015، وبدأت العمل في قاعدة بربرة في جمهورية الصومال في شباط/ فبراير 2017م، وذلك الوجود سيتعزز على نحو كبير ويكتمل بفرض سيطرتها على السواحل والموانئ اليمنية، فالوجود العسكري الإماراتي في اليمن سيتكامل مع القواعد العسكرية التي بنتها في المنطقة وسيمكن أبو ظبي من ممارسة نفوذ في جنوب البحر الأحمر ومنطقة باب المندب وبحر العرب،

> تمتلك الإمارات تواجدا عسكريا تابعا لها في شرق أفريقيا، وتحديدا في أرتيريا وجمهورية أرض الصومال

وسيُكسبها أهمية دولية تجاه خط الملاحة الدولية الذي بات وجود الإمارات فيه قويا بدءاً من جزيرة سقطرى ومرورا بجزيرة ميون وحتى أرتيريا.

النفوذ السياسي والعسكري للإمارات في جنوب اليمن وسواحلها الغربية سيمنحها كذلك تفوقاً على القوى التي تنافسها حول منطقة جنوب البحر الأحمر وشرق أفريقيا، وبخاصة تركيا وإيران وقطر وحتى السعودية، وأكثر من ذلك فإن قيادة أبوظبي تتصور أن تكريس وجودها العسكري في الجزر والسواحل اليمنية بما فيها سقطرى والمكلا وعدن والمخا وربما الحديدة سيعزز من مكانتها في المنطقة والعالم ويضمن لها تحالفا وثيقا وممتدا مع القوى الدولية، ويسند إليها دوراً مهماً في حماية المصالح الاقتصادية من خلال المشاركة في تأمين طرق نقل التجارة والنفط في هذا الممر الدولي الهام.

ولكل ذلك، وكما أظهرت الممارسات العملية فإن هدف السيطرة على السواحل اليمنية الشرقية والغربية وما يتصل بها من جزر وممرات، ووضعها تحت النفوذ العسكري والسياسي الإماراتي المباشر يُعد من الدوافع الرئيسية لمشاركتها في التحالف العربي، وأحد المحددات الأساسية لدورها في عاصفة الحزم[21] ، وسلوكها تجاه القوى الرئيسة في اليمن كما القوى الرئيسة المشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية.

مرتكزات النفوذ الإماراتي في اليمن

إضافة إلى التحولات الداخلية والإقليمية والدولية والدوافع المحركة لسلوك الإمارات، والتي ساهمت في تصاعد دورها في اليمن وإكسابه بُعدا تدخُلياً وصراعياً، فإن النفوذ الأمارتي في اليمن قد أستند إلى جملة من المرتكزات السياسية واللوجستية والبشرية والتي ساهمت بدورها في تغلغل هذا الدور ومنحه مساحة واسعة للتحرك والتأثير حتى بدا وكأنه بلا قيود، ومن تلك العوامل والتي مثلت عوامل ارتكاز لهذا الدور، إندراجه تحت غطاء التحالف العربي بقيادة السعودية والتي وفرت الغطاء الشرعي والقانوني، ووجود قوى محلية تحولت إلى ما يشبه الروافع البشرية لهذا الدور، وتوظيفها للعمل الإنساني واحتياجات التنمية والخدمات كممهد ومسهل لهذا الدور في ظل مجتمع يعاني من كوارث الحرب ويتفشى فيه الفقر والعوز فضلا عن القوات العسكرية الإمارتية على الأرض اليمنية، وللتعمق أكثر نتاول هذا المحاور في النقط التالية:

أولاً: المرتكز القانوني "غطاء التحالف العربي "

يمثل غطاء التحالف العربي بقيادة السعودية أحد أهم مرتكزات الدور الإماراتي في الحرب الدائرة في اليمن، فالإمارات تتحرك تحت هذا الغطاء وتحرص - لفظياً على الأقل- على العمل في إطاره، ودون هذا الغطاء تتقلص حتماً الفرص أمام الإمارات وتزداد القيود التي تعيق تحركها.

في هذا السياق تبرز العديد من الأسئلة، لماذا اختارت السعودية دعم الإمارات لها في عملية التدخل العسكري في اليمن ؟، وما القيمة التي يمكن أن يضيفها وجود الإمارات في إطار دول التحالف العربي؟، وكيف وظفت الإمارات غطاء السعودية لتحقيق أهدافها الخاصة؟، ولماذا تركت الرياض مساحة واسعة أمام الإمارات في اليمن على النحو الذي بات يتعارض مع الأهداف المعلنة للتحالف العربي ويضر بمصالح اليمن والسعودية على نحوٍ سواءٍ؟

> "
> **يمثل غطاء التحالف العربي بقيادة السعودية أحد أهم مرتكزات الدور الإماراتي في الحرب الدائرة في اليمن، فالإمارات تتحرك تحت هذا الغطاء وتحرص - لفظياً على الأقل- على العمل في إطاره**
> "

حيث اعلنت السعودية عن عملية "عاصفة الحزم"، في 26 آذار/ مارس 2015، وأسست تحالفًا عسكريًا ضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باستثناء عُمان، إضافة إلى باكستان وأربع دول عربية أخرى؛ هي مصر، والسودان، والمغرب، والأردن. وقد وضع التحالف الذي حظي بغطاء من الجامعة العربية نصب عينيه استعادة الشرعية، ونزع سلاح الحوثيين بعد انسحابهم من العاصمة صنعاء. وقد منحت قوات التحالف العربي تحرير عدن والمناطق الجنوبيّة أولوية عسكريّة، ونجحت بعد إنزال قوات مدربة على سواحل المدينة، في طرد الحوثيين منها، واتخذتها قاعدة انطلاق لتحرير بقية المحافظات الجنوبيّة. وبعد عودة الرئيس هادي وأعضاء حكومته إليها، ونقل البنك المركزي إليها،

ساد تفاؤل لدى شرائح واسعة من الشعب اليمني باقتراب دحر انقلاب الحوثي. لكن الوقائع جاءت مخالفة للآمال؛ حيث تبيّن، بفعل عوامل مختلفة، أن الشرعية اليمنيّة عاجزة، ولا تحظى بالدعم الكافي لتأمين استقرار أمني وسياسي مستدام في المدينة، فضلًا عن وضع العراقيل التي تحول دون ترميم هذه الحكومةِ لذاتها[22].

وبعد خروج مسلحي الحوثي وقوات صالح من مدينة عدن في تموز/يوليو2015 وفي إطار التنسيق وتقاسم المهمات بين دول التحالف، أنيط بدولة الإمارات مسؤولية الإشراف على عدن وباقي المحافظات الجنوبيّة. وكانت مساهمتها العسكرية فيها هي الأكبر. لكن أبوظبي حرصت على رسم المشهد بما يوائم توجهاتها السياسيّة والأيديولوجية، واجترحت، في كثير من الأحيان، سياسات تتعارض مع الاتجاهات العامة والأهداف المعلنة لعاصفة الحزم. تعمدت الإمارات استبعاد حزب "التجمع اليمني للإصلاح" باعتباره قريب من فكر " الإخوان المسلمين " رغم النفي الرسمي للحزب حول أي ارتباط خارجي له، وسعت بدايةً إلى استقطاب السلفيين، خارج الأطر العسكريّة الرسمية، لتشكيل ما سمي بـ "قوات الحزام الأمنيّ" التي أوكلت إليها مهمة تأمين عدن ومحيطها. وسارت على النهج ذاته في حضرموت، وتعز، وشبوة، بتأليف "كتائب نخبة" تابعة لها[23]، ورفضت غير مرة ضم هذه التشكيلات إلى الجيش الوطني.

وقد نجحت أبو ظبي في فرض عيدروس الزُبيدي محافظاً لمحافظة عدن، بعد مقتل محافظها السابق جعفر محمد سعد في 6 ديسمبر/كانون الأول2015م ثم تعيين شلال شائع الموالي لها أيضاً مديراً لأمن عدن، حينها تمكنت الإمارات من إحكام قبضتها على المرافق الأمنية والأجهزة العسكرية الناشئة في المدينة، وفتح معسكرات تدريب بعيداً عن أنظار الشرعية والجيش الوطني، حتى أصبحت تتحكم في دخول الرئيس نفسه إلى عدن وخروجه منها، من خلال تحكمها في أمن المطار وغيره، بل وصل الأمر إلى فتح سجون تعذيب تحت إشراف امارتي مباشر وقد صرح وزير الداخلية في مقابلة مع صحيفة اليوم السابع المصرية أن ضابط إماراتي يمنع دخول نحو 170 مليار ريال يمني[24] إلى عدن وعجز هو ورئيس الجمهورية في عمل أي شي حيال ذلك؛ وتحت ضغوط سمح لاحقاً بدخول تلك الأموال. وهذا يعني أن أبوظبي قد تمكنت من تقييد السلطة الشرعية أولا ، ودعم المجموعات المسلحة على الأرض من ناحية ثانية، لكن هل تم ذلك بتنسيق كامل مع الرياض؟

تفسيرات غموض الموقف السعودي:

ظل الغموض يلف الموقف السعودي تجاه سلوك الإمارات في اليمن، وهو الموقف الذي بدا غائباً وفي بعض الحالات ضعيفاً، ولا يكاد يكون له حضور إلا عندما يبلغ الصراع بين الإمارات ووكلائها المحليين من جهة والسلطة الشرعية في اليمن من جهة ثانية ذروته، وغالبا ما يكون التدخل السعودي بهدف التهدئة ومنع تصعيد الصراع، وغالبا ما تنحصر الحلول المقدمة في إبقاء الأوضاع كما كانت عليه في السابق، وعدم تجاوز ذلك إلى بناء حلول جذرية تنهي الصراع، أو بناء تفاهمات تمنع حدوثه في المستقبل.

وهو ما يثير الكثير من الأسئلة حول الأسباب التي تمنع السعودية من التدخل لترشيد سلوك الإمارات وتقييده ومنع تجاوزاته؟

لابد من الاعتراف مسبقا بأن غموضا كثيفا يحيط بطبيعة العلاقات بين السعودية والإمارات وموقف الأولى من الممارسات التي تقوم بها الثانية في اليمن، وهو ما يضطر الكثير من الباحثين لبناء تخمينات افتراضية متعددة، ويُمكن تسكين تلك التخمينات في اتجاهات أربعة على النحو التالي:

> تمكنت الإمارات من إحكام قبضتها على المرافق الأمنية والأجهزة العسكرية الناشئة في المدينة، وفتح معسكرات تدريب بعيداً عن أنظار الشرعية والجيش الوطني

التفسير الأول: يعيد غموض الموقف السعودي من دور الإمارات في اليمن إلى تنسيق وتفاهمات قائمة بينهما حيال الكثير من القضايا والتطورات، وهو اتجاه وإن كان بعيدا إلى حد كبير إلا أنه لا يمكن إخراجه تماما من دائرة تفسير الموقف السعودي.

التفسير الثاني: ينطلق من عدم رضى السعودية عن انحراف الدور الإماراتي في اليمن، غير أن القيادة السعودية منشغلة عن ذلك باستكمال إجراءات نقل السلطة، وترتيب البيت السعودي من الداخل من ناحية، ولأنها من ناحية ثانية مستغرقة في العمليات العسكرية على حدودها الجنوبية، في ظل استمرار المعارك الملتهبة هناك، ووصول الصواريخ إلى عمق أراضيها[25].

التفسير الثالث: يُعيد صمت السعودية تجاه سلوك الإمارات في جنوب اليمن إلى حاجتها إلى الإمارات لجهة التأثير في مواقف الإدارة الأمريكية، التي تربطها علاقة خاصة بالإمارات في هذه المرحلة، في مقابل الفتور وضعف الثقة في العلاقات السعودية الأمريكية.

التفسير الرابع: يُفسر الموقف السعودي تجاه ما تقوم به الإمارات من أعمال وسياسات تكرس الفوضى والعبث في اليمن بحالة العجز التي تعاني منها المملكة، بفعل تغلغل النفوذ الإماراتي في دوائر الحكم السعودية، وتأثيرها في جدول الأعمال الداخلية والمواقف الخارجية للسعودية،

وهناك من يسوق أدلة ومظاهر للنفوذ الإماراتي داخل المملكة، ومنها[26]:

1_المشاريع الاقتصادية الضخمة التي أعلنتها السعودية في رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى الابتعاد عن سطوة النفط تماماً كما فعلت الإمارات قبل مدة.

2_الإصلاحات السياسية والاجتماعية الليبرالية بالشكل الذي يجعل السعودية تقترب من نموذج الإمارات الأكثر انفتاحاً في قضايا المرأة والدين.

3_مواجهة الرياض للإسلام السياسي بحماس يحاكي التجربة الإماراتية.

وأي ما كانت التفسيرات المطروحة لطبيعة الموقف السعودي من سلوك أبوظبي في جنوب اليمن تبقى السعودية هي الطرف الأقدر على ضبط ذلك السلوك وترشيده، وهي الطرف المسؤول عن ذلك، فقد قادت المملكة العربية السعودية عملية التدخل العسكري بدعوى مساندة الشعب اليمني ضد الانقلاب، وتعهدت بالحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، وقد التف قطاع غير قليل من اليمنيين حول توجه المملكة ووضعوا ثقتهم في قيادتها، وبنوا على دورها آمالا كبيرة وهو ما يضعها أمام مسؤولية أخلاقية وسياسية وحتى قانونية غير مسبوقة.

فإذا ما تمكنت القيادة السعودية من ترشيد التدخل الإماراتي وتوجيهه نحو الأهداف المعلنة لعملية التدخل، أو حتى تقييده وساعدت اليمنيين على التخلص من الانقلاب وفي ذات الوقت وظفت نفوذها ومواردها في الحفاظ على الوحدة وبناء سلطة متماسكة فإن هذا سيكون إضافة عالية القيمة، تُراكم دور المملكة التاريخي في إسناد أشقائها كما هو الحال في دورها المحوري أثناء تحرير الكويت من قوات صدام حسين عام 1991، وإخراج اليمن في 2011م من مزالق أزمة سياسية مستعصية وحرب أهلية كانت وشيكة.

وإلى جانب اليمن تبقى السعودية أيضاً هي الطرف الأكثر تضرراً من السلوك الإماراتي غير المنضبط بأهداف التحالف ومصالح اليمن والسعودية، وإذا ما دُفعت اليمن نحو خيار التمزق، والفوضى والاحتراب الممتد فلن تكون الرياض بمعزل عن التداعيات الأمنية والاستراتيجية التي ستحدث في فنائها الجنوبي وامتدادها الأمني، وستكون أكثر الأطراف تضررا بعد اليمن.

مع الحاجة إلى الإشارة أن الإمارات هي الأكثر احتياجا للمظلة السعودية، ولن يكون بمقدورها أن تشتق لها مساراً في اليمن خارجا عن تلك المظلة وبعيدا عنها، وحتى إذا ما حاولت فإن فرصتها في تجاوز ذلك أو تخطيه تظل محدودة،

واقصى ما يمكن أن تقوم به الإمارات هو التهديد بإيقاف مشاركتها في العمليات العسكرية في اليمن وهذا ما حدث فعلاً عندما تم إسقاط عدد من الطائرات الإماراتية بصورة غامضة في عدن (يونيو/حزيران 2016م[27])، فقد سارعت الإمارات على لسان وزير دولتها للشؤون الخارجية "انور قرقاش" في مؤتمر صحفي عقده في أبوظبي إلى الإعلان "أن الحرب في اليمن قد انتهت بالنسبة للقوات بلاده" و"أن الإمارات ترصد الترتيبات السياسية .. ودورنا الأساسي حاليا تمكّين اليمنيين في المناطق المحررة" .." وأن التدخل العسكري أنجز كل المطلوب وبقي الانفراج السياسي وهو ما يقع على عاتق اليمنيين أنفسهم" وقد سارع الحساب الرسمي لولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى نقل التصريحات على موقع "تويتر" في مؤشر واضح على تبنيها[28] ، غير أن الإمارات عادت وتراجعت عن قرار سحب قواتها من اليمن في إشارة إلى أنه كان ورقة للضغط وربما الابتزاز.

ثانياً: المرتكز البشري " الجماعات المسلحة "

تتواجد الإمارات في اليمن في عديد من القوات العسكرية المسلحة، فهي تملك جنود لدولتها في اليمن وتعتمد على قوة متعددة الجنسيات للقتال وتدريب قوات محلية في اليمن، يوضح الشكل (1) تصنيف تلك القوات وأعدادها.

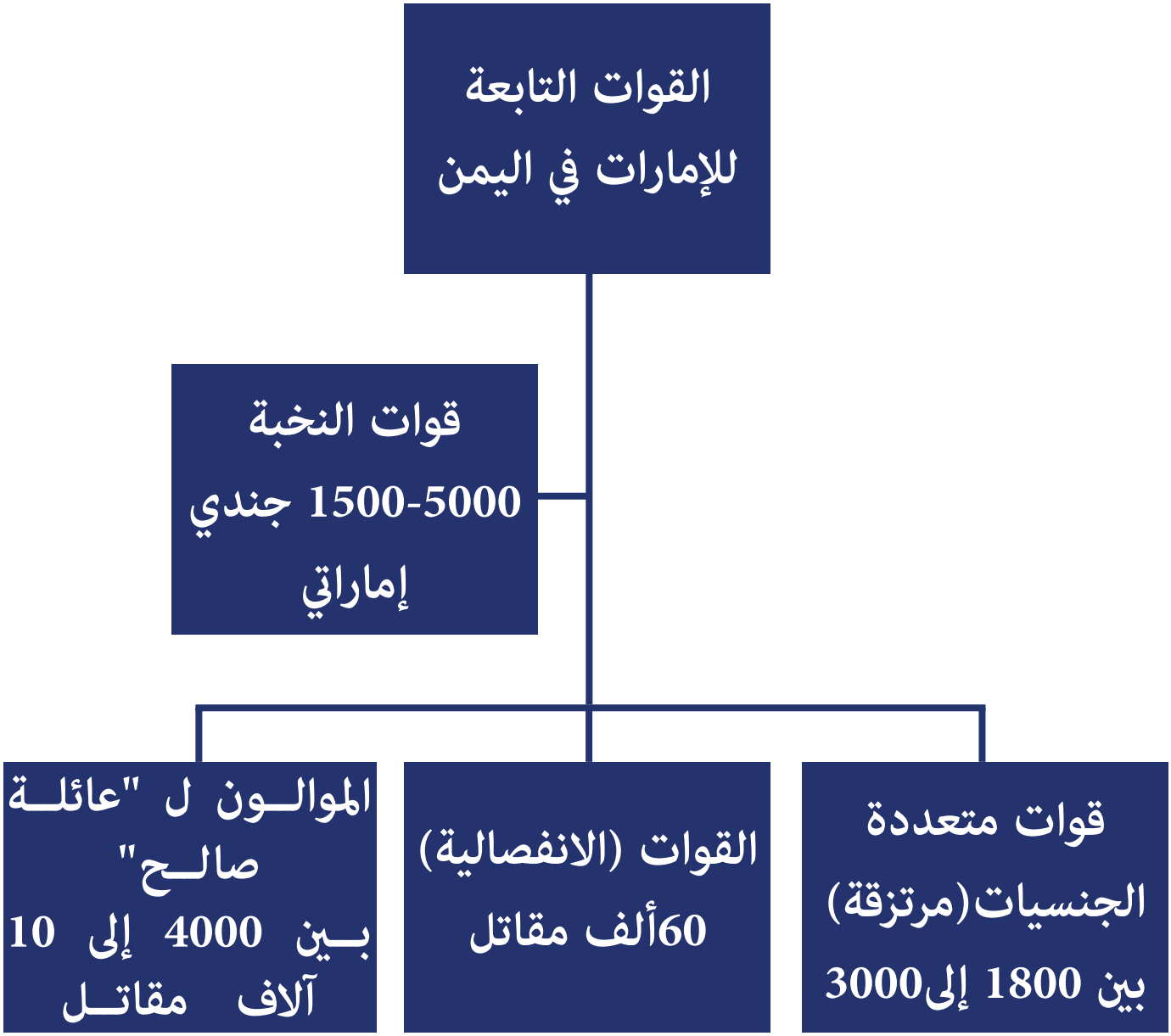

الشكل (1)

1. النخبة الإماراتية وقوات متعددة الجنسيات

خلال الحرب الأهلية المستمرة منذ ثلاث سنوات في اليمن تواجدت القوات الإماراتية على الأرض منذ تحرير مدينة عدن من الحوثيين في يوليو/تموز2015، وعدد قوات النخبة الإماراتية في اليمن (1500) جندي وضابط[29]، وهؤلاء الجنود والضباط يضاف إليهم المرتزقة حيث يعملون جميعا في مهمات متعلقة ببعضها ضمن عمليات أكثر خصوصية أو ضمن عمليات تدريب المسلحين اليمنيين (القوات الانفصالية/ الموالون لـ"صالح"). خفضت الإمارات عدد قواتها من 5000 جندي إلى 1500 جندي بعد تدريب القوات الانفصالية.

قوات الجيش الإماراتي إلى جانب قوة خاصة معظمهم من جنسيات مختلفة يقاتلون في البلاد ويصل عددهم بين (1800و3000)، وتعمل هذه القوة المعروفة ب"الحرس الرئاسي الإماراتي" فوق القانون، وخارج نطاق وزارة الدفاع الإماراتية، وتخضع لإدارة وأوامر ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد. ويقود تلك القوة "مايك هندمارش" وهو جنرال استرالي شارك في حروب عديدة بالشرق الأوسط، وبدأت آثار الجنرال "هندمارش" وقوات حرسه، متعددة الجنسية في الظهور باليمن الممزق منتصف عام 2015، ويبدو أن تلك الجهود مستمرة في عمليات خاصة في المحافظات المحررة،

كما أن لهم دوراً كبيراً في تدريب القوات اليمنية في القاعدة الإماراتية الموجودة في "عصب" بارتيريا[30]. كما يرجح خبراء بوجود دور للجنرال الفلسطيني محمد دحلان الذي يعمل مستشارا لولي عهد أبوظبي في الاشراف على الأحزمة الأمنية التي تنشئها الإمارات في اليمن.

» قوات الجيش الإماراتي إلى جانب قوة خاصة معظمهم من جنسيات مختلفة يقاتلون في البلاد ويصل عددهم بين (1800و3000) «

2. القوات والكيانات اليمنية

يرتكز النفوذ الإماراتي في اليمن بشكل كبير على تيارات وكيانات يمنية بحيث تعمل كوكيل محلي لها، وتقوم بتنفيذ ممارسات بالنيابة عنها، ويأتي في مقدمة تلك الكيانات، التيار الانفصالي في ما يسمى بالحراك الجنوبي، والاتجاه المدخلي في التيار السلفي تحت مظلة ما يسمى بـ " المجلس الإنتقالي الجنوبي"، وبدرجة أقل أنصار الرئيس الراحل "علي عبدالله صالح" في حزب المؤتمر الشعبي العام، حيث تعد تلك المكونات بمثابة الأركان والمرتكزات البشرية المحلية للدور الإماراتي في اليمن.

أ/ التيار الانفصالي في الحراك الجنوبي

يستند النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن على وجه التحديد على فصائل الحراك التي تتبنى مواقف مناهضة للوحدة اليمنية، وتسعى لفرض الانفصال في جنوب اليمن، والتي تحصل على دعم ورعاية الإمارات العربية المتحدة، وتوظفها باتجاه تقويض السلطة الشرعية والوحدة الوطنية، الأمر الذي يحيط دور الإمارات في اليمن بالعديد من المخاطر والتهديدات التي تثير مخاوف قطاع واسع من الشارع اليمني والعربي.

وقد تشكلت فصائل ما يُعرف اليوم بالحراك الجنوبي في عام 2007م، كنتيجة لسياسات الاقصاء والأخطاء المتراكمة التي مارسها نظام الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" تجاه الوطن بشكل عام والمحافظات الجنوبية والشرقية على وجه الخصوص، وقد مثلت تلك الفصائل شكلاً من اشكال المقاومة المجتمعية لتلك السياسات القائمة على الاستئثار بالسلطة والثروة واقصاء المكونات الجغرافية والسياسية والاجتماعية.

وفي إطار التفاعل مع القضية الجنوبية والحراك المجتمعي حيالها، تمايز تيار الحراك المساند للقضية الجنوبية إلى ثلاث تيارات متمايزة، يطالب الأول منها بإعادة تصحيح وضع المحافظات الجنوبية في اطار الحفاظ على دولة الوحدة، ويتبنى التيار الثاني الفيدرالية كحل ممكن لأزمة القضية الجنوبية، فيما يرفض التيار الثالث البقاء في اطار دولة الوحدة، ويطالب بفرض الانفصال والعودة إلى حدود ما كان يعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب[31].

وقد ساهمت السياسات الخاطئة التي كان يعتمدها "نظام صالح" في التعامل مع القضية الجنوبية، في زيادة تأجيج هذه الأزمة، ودفع الكثير من المواطنين للتعاطف مع مطالبها والانضمام إلى التيار الذي يملك الصوت والمطالب الأعلى تجاه هذه القضية، وهو التيار الانفصالي، الذي توثقت علاقاته بإيران، والتي باتت توفر له الدعم المالي والإعلامي والسياسي قبل أن تتبناه الإمارات، ما يضع تساؤلا إضافيا.. هل الحراك الانفصالي الآن يخدم السياسة الإماراتية أم الإيرانية أم كليهما مقابل تحقيق هدف الانفصال؟

> يستند النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن على وجه التحديد على فصائل الحراك التي تتبنى مواقف مناهضة للوحدة اليمنية

تزايدت الآمال في حل القضية الجنوبية بعد الثورة الشعبية الشبابية 2011م، وبالفعل فقد أوصلت هذه الثورة أول رئيس جنوبي للحكم منذ قيام الوحدة عام 1990م، وقد تبنى الرئيس "هادي" جملة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى معالجة القضية الجنوبية، ومنها تعيين عدد كبير من الجنوبيين في المواقع القيادة العليا في الجهاز الإداري للدولة، وقيادات الجيش والأمن، وعقد مؤتمر للحوار الوطني، اعتمد قرار تاريخياً بتغيير شكل الدولة من دولة بسيطة إلى دولة اتحادية مكونة من ستة أقاليم، واعتماد مبدأ المناصفة بين الجنوب والشمال في المواقع العليا في الدولة خلال مرحلة التهيئة للانتقال إلى الدولة الاتحادية وما بعدها في مسعى منه لإيجاد حل جذري ونهائي لهذه القضية. وعلى الرغم من الصعوبات التي كانت تعترض حل القضية الجنوبية إلا أن تلك السياسات والمعالجات كانت ستؤتي أُكلها على الأرجح في أمد غير بعيد، غير أن هذا لم يحدث بفعل انهيار العملية السياسية إثر سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، في 21 سبتمبر/أيلول 2014م.

ثلاثية الإستراتيجية الإماراتية في ملف الجنوب:

الأولى: تحويل القضية الجنوبية من مطلب شعبي إلى مقايضات دولية

على إثر مشاركتها في تحرير "عدن" من القوات الموالية للحوثيين وصالح، تولت الإمارات الإشراف على مدينة عدن وبعض المناطق الجنوبية ومنذ ولوجها تلك المحافظات، حرصت على إنفاذ ذلك الإشراف وفق أجندة خاصة بها، تتعارض في كثير من الأحيان مع الهدف العام المعلن لعاصفة الحزم، والمتمثل في إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة.

ولتحقيق تلك الأهداف تعاملت أبو ظبي مع قوى المقاومة التي قاتلت الحوثيين في تلك المحافظات بانتقائية وتحيز، وفرزتها بحسب قربها أو بعدها من خطها السياسي ومشروعها الخاص، وتماهت مع فصائل الحراك الانفصالي، وسعت لتمكينه من تلك المحافظات، كما مارست ضغوطاً على الرئيس "هادي" لإقالة محافظ عدن "نايف البكري" بحجة انتمائه إلى حزب الإصلاح بالرغم أنه أعلن تخليه عن انتمائه الحزبي.

> "تعاملت أبو ظبي مع قوى المقاومة التي قاتلت الحوثيين في تلك المحافظات بانتقائية وتحيز، وفرزتها بحسب قربها أو بعدها من خطها السياسي ومشروعها الخاص"

وبعد اغتيال محافظها السابق "جعفر محمد سعد" الذي تعيّن بدلا عن "نايف البكري"، نجحت الإمارات في فرض "عيدروس الزُبيدي" محافظاً لعدن، وتعيين "شلال شائع" مديراً للأمن فيها، في خطوة كان هدفها تمكين الانفصاليين من إحكام قبضتهم على المرافق الإدارية والأمنية والأجهزة العسكرية الناشئة في المدينة، وتسهيل فتح معسكرات لاستقطاب وتدريب عناصرهم من الحراك القادمين من محافظة الضالع، والسلفيون من اتباع التيار المدخلي بعيداً عن أنظار الشرعية والجيش الوطني.

وفي خطوة إضافية تم ربط تلك المعسكرات بالقيادات العسكرية الإماراتية المتواجدة في عدن، والتي تشرف على عمليات الاستقطاب والتدريب ودفع المرتبات، ونشر وتوزيع تلك القوات في المناطق المختلفة، وهو ما مكن الإمارات من التحكم بشكل شبه كامل بالمنافذ الأمنية والمرافق الحيوية في مدينة عدن بما فيها مداخل ومخارج المدينة والمطار والميناء ومصافي تكرير النفط وغيرها، وباتت تتحكم في دخول أي شخص إلى عدن وخروجه منها، بما فيها الرئيس نفسه، وأعضاء الحكومة من خلال تحكمها في أمن المطار.

وفي ذات الاتجاه ضغطت الإمارات باتجاه تعيين محافظين من تيار الحراك الانفصالي لعدد من المحافظات الجنوبية،

وأنشأت معسكرات للحزام الأمني والنخب في تلك المحافظات، وتمكنت من التحكم في الجوانب الأمنية والإدارية فيها من خلال ربط المحافظين والقيادات الأمنية والإدارية بالقيادات العسكرية الإماراتية وليس بالسلطة الشرعية.

الثانية: تشكيل المجلس الإنتقالي لضمان حركة الشارع

تدرك أبوظبي أنه ليس بوسعها التواصل العام والمباشر مع الشارع الجنوبي نظراً لمحدودية خبرتها في هذا النوع من النفوذ باعتبارها دولة مشيخيات ليس للرأي العام فيها حضور كما هو حال البلدان ذات النظام الجمهوري " الديموقراطي "، لهذا عجَّلت في فرز المقاومة الجنوبية بين خصم وتابع ووقع الإختيار على دعم عيدروس الزُبيدي من الطرف الإشتراكي الشعبي وهاني بن بريك من التيار السلفي (الجامي)، ودعمت الإمارات وبشكل علني تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أُعلن عنه في 11 مايو/آيار 2017، وأصبح يُمثل دولة داخل الدولة ويعمل كسلطة موازية وبديلة لـ"الحكومة المعترف بها دولياً" ويمتلك نفوذا كبيرا بفعل الدعم العلني من قبل الإمارات العربية المتحدة، والتي تُشرف على أعمال المجلس، وغالبا ما تحتضن أبو ظبي الكثير من أنشطته، وتغطي وسائل الإعلام الإماراتية تلك الأنشطة، وخاصة عندما تكون علاقتها متوترة مع السلطة الشرعية.

فعلى وقع الأزمة العلنية بين الإمارات والحكومة اليمنية حول جزيرة سقطرى، احتضنت أبوظبي لقاءات جمعت أعضاء المجلس بالشخصيات الجنوبية، في مسعى للدفع بجهود الانفصال.

وفي إشارة ذات مغزى، نقلت وسائل الإعلام عن مصدر مسؤول في المجلس الانتقالي الجنوبي، إن عدة اجتماعات تمت مع القيادات التاريخية لـ"دولة الجنوب"، ورئاسة وأعضاء المجلس، في الإمارات، لبحث مستقبل الجنوب ورسم سياسة تجمع كل الأطياف السياسية، وشملت تلك اللقاءات "علي ناصر محمد" الرئيس السابق لدولة الجنوب، وعبدالرحمن الجفري، رئيس حزب "رابطة أبناء الجنوب العربي الحر"، والقائد في المقاومة الجنوبية عبدالعزيز الجفري[32] .

وفي خطوة تالية تدعم السير نحو الانفصال أعلن المجلس الانتقالي في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2017م، أسماء أعضاء "الجمعية الوطنية" والذين يبلغ عددهم (303) عضو، وهي بمثابة السلطة التشريعية للكيان الانفصالي.

ويندرج في تلك الإجراءات محاولة إبعاد ماله صلة بالمحافظات الشمالية من عدن وبقية المحافظات الجنوبية، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين المتواجدين في عدن والوحدات العسكرية التابعة للسلطة الشرعية، وحتى المواطنين العاديين حيث تعترض النقاط الأمنية المتمركزة في محافظة الضالع والمناطق الأخرى المسافرين القادمين من المحافظات الشمالية والمتجهين إلى عدن، وتمارس أشكال من التضييق عليهم، فتُوقف الكثير منهم وتحيل بعضهم للتحقيق وتعيد آخرين إدراجهم إلى المحافظات التي جاؤوا منها.

ويندرج في ذلك، محاولات الاعتداء المتكررة على القوات الحكومية، بهدف السيطرة على مواقعها العسكرية ودفعها للخروج من عدن، فقد تتابعت الاشتباكات بين ألوية الحماية الرئاسية وقوات الحزام الأمن وبتدخل من القوات الإماراتية كانت الكثير منها تُحسم لصالح قوات الحزام.

وكان أكثرها عنفاً المعارك التي اندلعت في عدن صبيحة الأحد الموافق 28 يناير/كانون الثاني 2018، بين قوات الحماية الرئاسية وقوات الحزام الأمني، والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام، وانتهت بسيطرة قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات على مدينة عدن باستثناء قصر المعاشيق الذي تتخذه حكومة " أحمد عبيد بن دغر" مقراً لها، ونقلت مصادر إعلامية عن قائد اللواء الرابع حماية رئاسية "مهران القباطي" "أن ذلك تم على متن مدرعات وآليات لا تمتلكها سوى دولة الإمارات"[33] وأن مقر معسكره تعرض لضربات من قبل الطائرات الإماراتية. بموازاة ذلك، نفى الناطق باسم التحالف العربي العقيد تركي المالكي استهداف قوات التحالف أي معسكرات أو مواقع في عدن[34] . وانتهت الأزمة في ذلك الوقت بمبادرة من السعودية- باسم التحالف العربي، تعيّد الأوضاع إلى ما قبل بدء الاشتباكات، لكن ذلك لا يعني أن الاشتباكات لن تتجدد.

الثالثة: تقويض الشرعية

تبنت أبوظبي سياسية انتقامية تجاه الرئيس "هادي" وحكومته، واتبعت سياسات واضحة ومكشوفة لتقويض السلطة الشرعية والعمل على تهميشها وإضعاف تواجدها، وحتى إخراجها من عدن والمحافظات الجنوبية، وأوعزت إلى اتباعها في الحراك الانفصالي بعدم الاعتراف بشرعية الرئيس "هادي"، ورفض قراراته، حتى وان كانت تلك القرارات تتصل بتغيير بعض المسؤولين اللذين لا ينتمون إلى الصف الأول، فقد أصدر "هادي" قرارا بتغيير ضابط أمن مطار عدن "صالح العميري"، وبإيعاز من الإمارات رفض هذا الأخير القرار ومعه نشبت أزمة لم تُحلّ إلا بتدخل سعودي. ووصل الأمر حدا لم يكن في التصور، فقد منع أمن المطار هبوط طائرة الرئيس هادي في مطار عدن، بعد عودته من المملكة العربية السعودية في فبراير/شباط 2017م، وهو ما اضطره إلى تغيير خط سير الطائرة إلى جزيرة سقطرى، ولم يسمح لها بالهبوط إلا بعد تدخل الرياض.

”
تبنت أبوظبي سياسية انتقامية تجاه الرئيس "هادي" وحكومته، واتبعت سياسات واضحة ومكشوفة لتقويض السلطة الشرعية والعمل على تهميشها وإضعاف تواجدها، وحتى إخراجها من عدن والمحافظات الجنوبية
”

ومع إخفاق زيارة "هادي" إلى الإمارات في حلحلة الخلاف، اضطرت السعودية إلى طلب بقائه فيها، خوفاً من حدوث صدام عسكري ينسف المكاسب العسكرية والسياسية التي حققتها عاصفة الحزم، ويؤدي إلى إفشال الحرب ضد الحوثيين وأنصار صالح.

وعلى الرغم من بقاء الرئيس "هادئ" في الرياض كأحد الإجراءات التي اتخذتها السعودية لضمان عدم حدوث توتر بين سلطته و"المجلس الانتقالي الجنوبي"، فقد استمرت الإمارات والأطراف المحلية التابعة لها في التضييق على حكومة "بن دغر" والعمل على إفشالها وتقييد نشاطها، وممارسة نوع من الحصار غير المعلن تجاهها.

وفي خطوة لطردها من عدن شن المجلس الانتقالي الجنوبي خلال شهر يناير/كانون الثاني2018 حملة ضد حكومة "احمد عبيد بن دغر"، واتهمها بالفساد وسوء الإدارة. وأعلن في 22 يناير/كانون الثاني أنه يعتزم الإطاحة بها إذا لم يقرر "هادي" إقالتها في غضون أسبوع، وكان هذا سببا في الاشتباكات الدامية التي حدثت في يناير 2018م، بين قوات الحماية الرئاسية وقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الذي تدعمه الإمارات، وبعد انتهاء الاشتباكات اضطرت الحكومة إلى الانتقال إلى الرياض قبل أن تعود مجددا إلى عدن في الفترة الأخيرة.

ومع استمرار بقاء الرئيس "هادي" في الرياض، ارتفعت الأصوات التي تحمل الإمارات مسؤولية بقاء الرئيس خارج البلاد، وتتابع إعلان مسؤولين حكوميين اعتراضهم على الطريقة التي تتعامل بها الإمارات مع السلطة الشرعية، وقدم عدد منهم استقالاتهم احتجاجا على هذا الوضع.

وفي صراعها مع السلطة الشرعية تدفع الإمارات بفصائل الحراك الموالية لها لمهاجمة السلطة الشرعية والتهديد بإرباك المشهد وخلط الأوراق في عدن والمحافظات الجنوبية، فعندما اشتبكت الحكومة اليمنية مع الإمارات إعلاميا وسياسيا حول جزيرة سقطرى، انبرى الحراك الانفصالي لمهاجمة الحكومة والدفاع عن أبوظبي وأعلن "عيدروس الزُبيدي" أن لديهم "كل الإمكانيات لفرض واقع مغاير" في عدن.

ونشر المجلس الانتقالي في 7 مايو/أيار 2018، بياناً، هاجم فيه الحكومة اليمنية واصفاً "البيان الصادر عنها بأنه تضمن ادعاءات غير صحيحة حول مسألة "السيادة" في محاولة بائسة لإخفاء الأسباب الحقيقية للأزمة"، .وشدد على "جنوبية جزيرة سقطرى، ورحب بالدور التنموي الذي يقوم به التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في المحافظات المحررة" وضرورة "تأمين المياه الإقليمية وطرق الملاحة البحرية من أي محاولات تسلل للقوى الإرهابية"، و"شكر أبناء محافظة سقطرى على تحركهم الشعبي الداعم للتحالف العربي في مواجهة الحملات الإعلامية المغرضة"[35].

ب/ التيار السلفي الوظيفي

تعود نشأة التيار السلفي في اليمن إلى أواخر السبعينات من القرن الماضي، على إثر تأسيس دار الحديث في منطقة دماج بمحافظ صعدة على يد "هادي بن مقبل الوادعي"، ومن هذا المركز انتشر الفكر السلفي في مختلف مناطق اليمن، ومن العوامل التي ساعدت على انتشاره اغتراب عدد كبير من اليمنيين في السعودية وتأثرهم بالفكر والممارسات السلفية هناك.

أما في المحافظات الجنوبية فقد تأخر انتشار التيار السلفي إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات، بسبب القبضة الأمنية التي كان يمسك بها الحزب الاشتراكي البلاد، والذي تعرض للتمزق على أثر الصراع الدامي بين أجنحته فيما عرف بأحداث (13 يناير/كانون الثاني 1986م)، وقد فقدت الكثير من الأسر عائلها في تلك الأحداث، وهو ما أصاب الكثير من المواطنين بالإحباط والنفور من الأحزاب والعمل السياسي واتجاههم نحو تديّن انعزالي، على نحو ما هو متوفر في التيار السلفي.

توسع انتشار التيار السلفي في المحافظات الجنوبية خلال عقد التسعينات وتحديدا النصف الثاني منه بفعل انتهاء قبضة الحزب الاشتراكي على تلك المحافظات، والذي ظل يسيطر عليها منذ الاستقلال أواخر الستينات من القرن الماضي، وبفعل الدعم المقدم من الجمعيات الدينية السلفية في دول الخليج، والتي أولت الجنوب اهتماما كبيرا لمحو ما أسمته التجهيل الديني أثناء فترة حكم الحزب الاشتراكي اليمني، الذي تبنى العقيدة الماركسية وحارب الاتجاهات الدينية طوال فترة حكمه في الجنوب.

وخلال الألفية الثالثة استمر انتشار التيار والأفكار السلفية في المحافظات الجنوبية والشرقية بصورة ربما تفوق حجم انتشاره في بقية المحافظات الأخرى، وقد يعود ذلك إلى أن الفكر السلفي هو الأقرب إلى نفسية المواطن الجنوبي أكثر من أي اتجاه ديني أخر باستثناء ميول عدد من أبناء محافظة حضرموت نحو الجماعات الصوفية.

وبداخل التيار السلفي في المحافظات الجنوبية - كما في اليمن عموما- يكون الحضور الأكبر لحساب التيار الجامي (المدخلي) وهو التيار الذي يُمثل الجسم الأكبر من السلفية التي أسسها "مقبل بن هادي الوادعي"، ويرتكز فكره على وجوب طاعة الحاكم والتغليظ في حق من يعارضه أو ينتقده أو يخرج عليه، والطعن والتشنيع في المخالفين لهذه الأفكار من الجماعات الإسلامية الأخرى، وتبديِّعَهُم[36]

> توسع انتشار التيار السلفي في المحافظات الجنوبية خلال عقد التسعينات وتحديدا النصف الثاني منه بفعل انتهاء قبضة الحزب الاشتراكي على تلك المحافظات

وإلى جانب التيار المدخلي الذي يُعد أكثر التيارات السلفية انغلاقاً وتشدداً توجد اتجاهات سلفية أخرى أكثر مرونة واعتدالاً ومنها اتباع جمعية الإحسان التي تنتشر في محافظة حضرموت، وبدرجة أقل في بقية المحافظات، وكانت في الأصل تابعة لجمعية الحكمة الأكثر انتشارا في محافظات إب وتعز والعاصمة صنعاء، قبل أن تنفصل عنها لخلافات فكرية وشخصية.

وقد استمر التيار السلفي بكل اتجاهاته في النمو والتوسع في المحافظات الجنوبية ويمارس نشاطه في المجالات الدعوية والخيرية والتثقيفية، أما في الجانب السياسي، وإن كان يؤكد دائماً رفضه للعمل السياسي إلا أنه من الناحية العملية كان الكثير من هذا التيار ينشط في أوساط المواطنين - وخاصة أثناء الانتخابات العامة - للتأكيد على أهمية طاعة أولي الأمر وتحريم الانتخابات، ومنهم من يفتي بأنه إذا كان ولا بد فيتم اختيار من يرشحهم الحاكم، وكان هذا النشاط يُمثل ممارسة عملية للعمل السياسي وربما الحزبي، فقد كان يستهدف بهذا الطرح منع الناس من التصويت لمرشحي أحزاب المعارضة وخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح. وفي المقابل تدعيم وإسناد وإن بشكل غير مباشر لمرشحي حزب المؤتمر الشعبي العام.

ومع تصاعد الخلاف حول القضية الجنوبية وظهور ما يُعرف بالحراك الجنوبي في عام 2007م، برزت تحولات جديدة في التيار السلفي لجهة انخراط الكثير من مكوناته في العمل السياسي، "فقد أنظم كثير من الدعاة السلفيين إلى صفوف الحراك، وشكّلوا في مايو/ آيار 2012م هيئة شرعية جنوبية، و"تبنت فصائل سلفية كثيرة خيار فصل الجنوب عن الشمال، وإقامة دولة مدنية في الجنوب، وحاججوا أنه لا مانع شرعي يحول دون ذلك"، في معارضة واضحة لمن يرى في بقاء الوحدة "واجباً دينياً"[37]، كما هو الحال مع أنصار حزب التجمع اليمني للإصلاح.

تنوعت مواقف التيار السلفي الجنوبي أثناء الثورة الشعبية الشبابية 2011م، فقد أبدا تيار منه تعاطفاً مع الرئيس السابق "علي عبدالله صالح"، واتجهت جمعية الإحسان إلى تشكيل حزب سياسي في الشمال هو حزب الرشاد، وتشكل في الجنوب حزب سلفي آخر تحت مسمى حركة النهضة، فيما كان جزءاً كبيراً منهم داعماً لمطالب الحراك في فصل الجنوب.

التحول الأكبر في التيار السلفي حدث مع الحرب التي دارت مع الحوثيين ابتداءً من دماج وحتى عدن وبقية المحافظات الجنوبية، وفي تلك الحرب، وإلى جانب أنصار الإصلاح والمواطنين المستقلين الذين اضطروا إلى حمل السلاح "شكلت الجماعات السلفية القوام الأساسي للقوى التي انخرطت في الحرب ضد الحوثيين، وبخاصة في مدينة عدن، وغدت تلك الجماعات الأكثر استقطابا للمقاومين والدعم؛ وهو ما جعلها الحصان المأمول الذي انعقدت عليه الرهان[38] من قبل قوى التحالف ضد الحوثيين وحليفهم صالح.

هاني بن بريك مفتاح السلفية الوظيفية

بعد تحرير عدن ونظرا لحالة الفراغ الأمني التي تعاني منها، استمالت الإمارات فصيل معين من التيار السلفي، وهو فصيل "هاني بن بريك" الذي ينتمي إلى التيار المدخلي، وعملت على استقطاب أتباعه وألحقتهم بمعسكرات أنشأتها وأشرفت عليها وذلك لاستقطاب وتدريب عناصر شكلت منهم ما بات يُعرف بقوات الحزام الأمني، وقد حرصت الإمارات على أن يتم ذلك تحت إشراف القيادة العسكرية الإماراتية في عدن، وبعيدا عن السلطة الشرعية ووزارة الداخلية التابعة للحكومة اليمنية، على النحو الذي ذكرناه سالفاً.

"
بعد تحرير عدن ونظرا لحالة الفراغ الأمني التي تعاني منها، استمالت الإمارات فصيل معين من التيار السلفي، وهو فصيل "هاني بن بريك" الذي ينتمي إلى التيار المدخلي
"

أسندت الإمارات قيادة قوات الحزام الأمني إلى -"هاني بن بريك" وضغطت باتجاه تعيينه عضوا في مجلس الوزراء، وبعد إقالته بقرار من الرئيس "هادي"، دفعت الإمارات بكل من الحراكيين والسلفيين لتشكيل ما يُعرف بالمجلس الانتقالي الجنوبي، وتم اختيار "هاني بن بريك" نائباً لرئيس المجلس.

أشارت تقارير حقوقية إلى أن قوات الحزام الأمني اقترفت الكثير من التجاوزات في حقوق الإنسان، ومارست انتهاكات تجاه الحريات العامة، فقد قامت بترحيل العمال البسطاء اللذين ينتمون إلى محافظة تعز والمحافظات الشمالية من مدينة عدن، وباشرت الكثير من التنكيل بالمخالفين لتيار بن بريك، وبخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتوفر له مخزون من العداء المركب من كل من الإمارات والحراك الانفصالي، والتيار السلفي المدخلي، فقد تم مداهمة الكثير من مقراته وإحراق بعضها، واعتقال عدد كبير من أنصاره والمحسوبين عليه، ووضعهم في سجون سرية تشرف عليها القوات الإماراتية[39] .

وبخلاف "بن بريك" وتياره، لم يتوفر للسلفيين المعتدلين الحظوة ذاتها لدى الإماراتيين، مع أنه كان لهم (أي السلفيين المعتدلين) حضور معتبر أثناء الحرب والمواجهة العسكرية مع الحوثيين، وأكثر من ذلك فقد تعرض من يمتلك منهم قبولا شعبيا للاغتيال والتصفية الجسدية أو محاولات الاغتيال، وبخاصة أئمة المساجد والخطباء، وبصورة ممنهجة ومثيرة للحيرة والاستغراب، فقد أشارت تقارير متواترة إلى أنه منذ تحرير عدن وحتى يوليو/ تموز 2018، تم اغتيال ما يقرب من (30) شخصا من أئمة المساجد، فيما أُضطرَ البقية منهم إلى مغادرة عدن والمحافظات الجنوبية إلى مناطق أخرى داخل وخارج اليمن.

كما تشير تلك التقارير إلى قيام قوات الحزام الأمني بحملات اعتقالات واسعة في صفوف التيار السلفي الذي لم يُعلن ولاءه للإمارات، وغالبا ما يتم تبرير تلك الحملات بدعاوى محاربة الإرهاب والجماعات المتشددة.

ج/ تركة الرئيس صالح

يعد حزب المؤتمر الشعبي العام الذراع السياسي لنظام الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" وهو ينتمي إلى طائفة الأحزاب السلطوية، التي يُنشئها الحاكم للقيام بوظائف محددة، ومع طول فترة حكم "صالح" وتوسع شبكات النفع التي تمثل إسمنت الأحزاب السلطوية، وارتفاع حدة التنافس بين حزب المؤتمر وأحزاب المعارضة تحول هذا الحزب إلى ما يشبه التيار السياسي والاجتماعي الذي يقاوم التغيير وينزع إلى البقاء في السلطة أو العودة إليها.

يعود الود بين أنصار "صالح" وحزب المؤتمر من جهة ودولة الإمارات من جهة ثانية إلى فترة حكم "صالح" والتي غلب عليها الطابع الإيجابي بينهما، وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم صالح، والتي ارتفع فيها التنافس بين حزب المؤتمر وتكتل أحزاب اللقاء المشترك، وهو التكتل الذي يقوده حزب الإصلاح وهو ما أدى إلى زيادة التقارب بين "صالح" و"الإمارات".

ومع اندلاع الثورة الشبابية، وفي ظل تبني الإمارات لأيدولوجية معاداة الربيع العربي انحازت أبوظبي بشكل أكبر لجهة "صالح"، لا سيما وأن قطر الخصم السياسي للإمارات كانت تدعم الأطراف المؤيدة للثورة.

> يعود الود بين أنصار "صالح" وحزب المؤتمر من جهة ودولة الإمارات من جهة ثانية إلى فترة حكم "صالح" والتي غلب عليها الطابع الإيجابي بينهما

حسم النفوذ السعودي الأمور لصالح التسوية السياسية التي تضمنتها المبادرة الخليجية، واضطرت كل من الإمارات وقطر إلى المضي في الخط الذي حددته السعودية، وعند نقل السلطة تدخلت أبوظبي لتسهيل نقل أموال صالح وممتلكاته الثمينة إلى الإمارات حيث يمتلك استثمارات كبيرة.

بعد انتقال السلطة إلى الرئيس "هادي" كانت الإمارات أكثر الأطراف دعما لـ"صالح" وحزبه في اطار مساعيها لإفشال ثورات الربيع، فقد نشطت في التنسيق بين "صالح" والحوثيين لإقصاء حزب الإصلاح من السلطة، وثمة تواتر أنها كانت توفر الخطط والتمويل بما يضمن إفشال سلطة "هادي" وحكومة الوفاق وعودة "صالح" إلى السلطة من جديد.

وبعد سيطرة الحوثيين على السلطة انضمت الإمارات إلى جانب السعودية في تبني خيار العمل العسكري تحت مظلة التحالف العربي، لكنها ظلت مدفوعة برؤيتها في تقويض وإنهاء كل ماله صلة بثورات الربيع، ولهذا حافظت على خطوط التواصل مع "صالح" مع كونه أحد الطرفين المستهدفين من عملية التدخل العسكري، وانتهجت سياسة تسير في خطين متوازنين: عدم تمكين حزب الإصلاح من تحقيق أي مكاسب سياسية أو عسكرية من خلال مشاركته في الحرب وإسناد الشرعية ودول التحالف، وضرب القدرات العسكرية للحوثيين، وتوفير الظروف المناسبة لخيار عودة "صالح" وحزب المؤتمر الشعبي العام إلى السلطة.

وهناك من يرى أن الإمارات حاولت مرارا إقناع السعودية بأن خيار "صالح" هو الخيار الأكثر فاعلية في القضاء على الحوثي وضمان الاستقرار في اليمن في مرحلة ما بعد الحرب، وعلى الأرجح أنه كانت هناك ثمة تفاهمات بين الطرفين لترتيب دور ما لـ"صالح" في القضاء على الحوثي، وبشكل أكبر فيما بعد ذلك.

وعلى أية حال، فقد ساهمت العلاقة الغامضة بين "صالح" والإمارات في تصاعد التوتر بين "صالح" والحوثيين، فقد كان الأخيرين ينظرون بعين الريبة والقلق إلى العلاقة التي تجمع "صالح" والإمارات.

شهد عام 2017م جموداً في الحوار بين الحوثيين والسعودية، وبدا أن الرياض قد أوصدت باب الحوار معهم، وأنها قد سلمت الملف اليمني برمته للإمارات، والتي عملت توفير الظروف لفرض رؤيتها السياسية تجاه الأوضاع في اليمن، من خلال الإجراءات على الأرض بالعمل على إضعاف الرئيس "هادي" ودعم القوى المناوئة له، وعدم تمكين سلطته في المحافظات المحررة، والتضييق على حزب الإصلاح، ومنع القوى القريبة منه من تحقيق أي نصر على الأرض وبخاصة في تعز.

وفي النصف الثاني من العام نفسه سعت الإمارات لفرض مبادرة سياسية تنهي الحرب في اليمن تقوم على إنهاء الدور السياسي للرئيس "هادي"، وتمكين القوى المتواجدة في صنعاء وخصوصا المؤتمر من لعب دور مهم في المرحلة الانتقالية التي تعقب إنهاء الحرب. في تلك الأثناء شعر الحوثيون بتنامي التنسيق بين "صالح" والإمارات وهو ما أدى إلى تصاعد خلافهم مع المؤتمر، فقد أثارت الاتصلات بين بعض قيادات المؤتمر الشعبي العام ودولة الإمارات توجس الحوثيين، ومعه اتجهوا إلى فرض حصار غير معلن على "صالح" وعدد من القيادات المؤتمر ومنعوهم من التواصل مع الأطراف الخارجية، ووضعوا بيوتهم ووسائل تواصلهم تحت المراقبة الدائمة، ومع هذا ظل الحوثيون يشكون أن كل من: أمين عام المؤتمر "عارف الزوكا" والأمين المساعد "ياسر العواضي" و"طارق محمد عبدالله صالح" يقودون خطة للتصعيد بدعم من الإمارات.

اتهم الحوثيون الإمارات بأنها دفعت "صالح" لقتالهم في أحياء العاصمة صنعاء في ديسمبر/ كانون الأول2017 وردا على ذلك أعلنوا اطلاق صاروخ باليستي باتجاه المفاعل النووي في أبو ظبي، وإن هذا جاء كرد على دور الإمارات في القتال في صنعاء (نفت أبوظبي استهداف المفاعل). بعد اشتباكات دامية مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2017 قُتل صالح وعارف الزوكا (الأمين العام لحزب المؤتمر). وصرح الناطق الرسمي باسم الحوثيين بأن الإمارات هي من أوصلت الرئيس السابق للقتل.

> ”
> **سعت الإمارات لفرض مبادرة سياسية تنهي الحرب في اليمن تقوم على إنهاء الدور السياسي للرئيس "هادي"**
> ”

وبعد مقتل "صالح" ظهر ما يشير إلى أن الإمارات في حال اضطرار لتغيير موقفها من حزب الإصلاح، ومما عكس ذلك اللقاء العلني بين ولي عهد ابوظبي الشيخ "محمد بن زايد" وقيادات من حزب الإصلاح بحضور ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، ويبدو أن السعودية حاولت إقناع الإمارات بالقبول بخيار التحالف مع الإصلاح، غير أن سلوك الإمارات بعد ذلك يؤشر على فشل تلك الجهود، إذ استمر الطابع العدائي هو السائد في سلوك أبوظبي تجاه حزب الإصلاح، وبخلاف ذلك اتجهت قيادة أبوظبي لتفعيل دور "عائلة صالح" من خلال محاولة الدفع بـ"احمد علي"-نجل صالح المقيم في الإمارات والمشمول بقائمة العقوبات الدولية- للعب دور سياسي، وعندما لم تلق تجاوبا تحولت إلى "طارق صالح" -نجل شقيق صالح- الذي تمكن الخروج من صنعاء، وكان أول ظهور له في محافظة شبوة تحت حراسة إماراتية، وانتقل إلى عدن، وهناك تم افتتاح معسكرات لاستقبال انصار "طارق صالح" في الجيش،- إضافة إلى عدن افتتح "طارق" بدعم إماراتي معسكرات تدريب في شبوة وأخرى في "قاعدة الإمارات" بميناء عصب في ارتيريا- وتم نقله إلى الساحل الغربي ليشارك في المعارك الدائرة هناك.

وبخلاف الخطاب الإعلامي لأنصار "صالح" وحزب المؤتمر تجاه الإمارات عندما كانوا تحت ضغط الحوثيين، يُعد أنصار صالح من الأطراف السياسية والاجتماعية التي ترحب بدور تدخلي للإمارات العربية المتحدة في اليمن بحكم أنهم من سيستفيد من هذا الدور، ومن ثم - وإن بدرجة أقل - فهم يمثلون أحد الروافع السياسية هذا الدور. وغالبا ما يدافعون عن الدور، فعندما تصاعدت الأزمة بين الحكومة الشرعية والإمارات حول جزيرة سقطرى كان أداء نشطاء حزب "صالح" في وسائل التواصل الاجتماعي أكثر ميلا إلى جانب الإمارات، وكان الكثير منهم ينتقد بصورة مبطنة أو علنية تصعيد الحكومة تجاه سلوك الإمارات، كما يتصدى الكثير منهم لأي طرف ينتقد الإمارات أو يعارض سلوكها التدخُلّيّ، وغالبا ما يشن "أنصار صالح" حملات إعلامية تجاههم بحجة أنهم اتباع قطر أو من الواقعين تحت تأثير سياسات تركيا ومن أعضاء الإخوان المسلمين. ومن المرجح أن يتزايد التماهي في المستقبل بين "أنصار صالح" والإمارات، وبخاصة في المراحل التي يتراجع فيها العمل العسكري ويحضر فيها العمل السياسي، إذ من المتوقع أن تتكثف جهود الإمارات لإحياء حزب المؤتمر تحت قيادة فرد من عائلة "صالح" أو المتعصبين لخطه السياسي".

وهكذا فإن وجود أطراف محلية تابعة للإمارات ومرتبطة بها يساهم في توفير بيئة قابلة بوجود الإمارات ودورها الانحرافي عن الأهداف المعلنة للتحالف العربي، ما دام يتفق مع أهدافها الخاصة، أو يؤمن لها مصالح مادية ومالية، وتكون هذه القوى بمثابة الرافعة المحلية للوجود الإماراتي والمدافعة عنه، على النحو الذي مثله التيار الانفصالي وفصيل معين داخل التيار السلفي وبصورة أقل الموالين للرئيس السابق في المؤتمر الشعبي العام.

وبخلاف ذلك، تضيق المساحة أمام إمكانية انحراف الدور الإماراتي وحتى حول وجوده، في حال عدم توفر قوى اجتماعية وسياسية تابعة له، كما هو الحال في محافظة المهرة، والتي تتسم بتواجد محدود لفصائل الحراك المطالبة بالانفصال، والتيار السلفي الجامي (المدخلي). فالمهرة لم تكن مكانا مرحبا بالوجود الإماراتي، ولم تسمح بأي دور عسكري للإمارات فيها، على الرغم من حرص الإمارات الكبير على التواجد في هذه المحافظة لأسباب تتصل بمحاولة تطويق خصمها التقليدي سلطنة عمان، وتوسلها بالعمل الإنساني والتنموي وتدريب قوات أمنية إلا أنها في الأخير فشلت في التواجد في هذه المحافظة، بفعل ضعف وجود قوى محلية تابعة لها ومخترقة من قبلها، ووجود نفوذ عماني قوي يعارض أي دور للإمارات فيها.

ونفس الأمر وإن بشكل مختلف في محافظة مأرب فعلى الرغم من اندفاع الإمارات وحرصها على التواجد في هذه المحافظة، إلا أن ممارساتها القائمة على التدخل في كل شيء والتعامل مع القوات اليمنية والمجتمع المحلي كتابعين، قوبل برفض وتذمر ومقاومة من الجيش الوطني والقوى المحلية الذين يرفضون التبعية والاختراق، ويصرون على التعامل النَدّي مع الإمارات ودول التحالف. وقد انتهى الأمر بانسحاب القوات العسكرية الإماراتية من تلك المحافظة، بعد تعرضها لصاروخ أطلقه انصار صالح وادى إلى مقتل عدد كبير منهم، وأبقت على تواجد بسيط لتدريب قوات تتبع الجيش الوطني في صرواح جنوب مأرب.

وهذا يعني أنه حيثما توجد قوى محلية تابعة للإمارات ومرتبطة بها ولها نفوذ وانتشار على الأرض يتوافر للدور الإماراتي واحد من أهم مرتكزات الوجود حتى وإن كان متصادما مع مصالح اليمن، وفي حال ضعف مثل تلك القوى تتولد مقاومة مجتمعية للانحراف في سلوك الإمارات وقد يمتد الأمر إلى رفض وجودها العسكري.

ثالثاً: مرتكز النفوذ الذاتية من القوة الناعمة والقوة الخشنة.

• القوة الخشنة " العسكرية والأمنية ".

يستند النفوذ الإماراتي في جنوب اليمن كذلك على الطريقة التي شاركت بها في عملية التدخل العسكري التي تقودها قوات التحالف العربي، فقد قررت ابوظبي مشاركة قواتها في العمليات العسكرية البرية داخل الحدود اليمنية، سواء أثناء تحرير مدينة عدن وعدد من المحافظات الجنوبية، أو أثناء تحرير أجزاء واسعة من محافظة مأرب، وخلال العمليات العسكرية في الساحل الغربي انطلاقاً من "ذوباب" وصولاً إلى مدينة الحديدة.

وما يتبع ذلك من تواجد على الأرض من خلال إنشاء مقرات للقيادة العسكرية في عدن وحضرموت وذوباب والمخا، والقيام بمهام التخطيط للعمليات العسكرية والإشراف على تنفيذها، وإنشاء معسكرات للتدريب للقوى المحلية التابعة، وإدارة غرفة عمليات والتحكم في نشر النقاط الأمنية وإعادة تموضعها..إلخ. في مقابل ذلك اعتمدت السعودية طريقة مختلفة للمشاركة في العمليات العسكرية، تقوم على "إعطاء الأمن الحدودي الأولوية، وتقديمه على القيام بمجازفة عسكرية للفوز في الحرب"[40]، أي أنها تقوم على التركيز على حماية الحدود الجنوبية للمملكة، والتعامل الحذر فيما يتصل بالمشاركة في المعارك على الأرض داخل الحدود اليمنية، والتعويل بدلا عن ذلك على مهاجمة التجمعات العسكرية للحوثيين داخل اليمن من خلال الطائرات الحربية.

هذه الطريقة في المشاركة في العملية العسكرية، منحت الإمارات نفوذا في جنوب اليمن والساحل الغربي لتواجدها الميداني، وجعلتهم الطرف الوحيد المتحكم في تلك المناطق، وخلقت لديهم انطباع أنهم القوة الأساسية في عملية التدخل العسكري في اليمن، "وأوجدت لديهم شك في أن القوات البرية السعودية غير مستعدة لعبور الحدود اليمنية إلا بأعداد محدودة ولهدف أوحد هو الدفاع عن الأراضي السعودية، وفي أنها غير مستعدة للقيام بذلك من أجل المساعدة في القتال الذي يُفترَض أن يكون مشتركاً ضد الحوثيين"[41].

وفي موضوع ذي صلة، فإن مشاركة القوات الإماراتية في المعارك، وتواجدها على الأرض جعلها تدفع كلفة من القتلى والجرحى اللذين قضوا في تلك المعارك، وبلغ عدد القتلى من القوات الإماراتية في اليمن حتى يونيو/حزيران 2018م، (97) جندياً بينهم ضُباط[42]. وعشرات الجرحى، وهذا الوضع منح الإمارات واحدة من ذرائع انحراف دورها في اليمن وخروجه عن مساره المفترض، إذ غالبا ما تتذرع بأنها تقاتل على الأرض وأنها قدمت الكثير من الشهداء، وأن كل ذلك يتيح لها التدخل على النحو الذي تراه.

كما أن هذا الموضوع هو أحد اللافتات التي ترفعها الإمارات والقوى المحلية التابعة لها في وجه كل من ينتقد سلوكها ويعارض وجودها في اليمن، من خلال الادعاء بأنه يغمط دورها في العمليات العسكرية على الأرض، ويجحد بتضحياتها الكبيرة.

لذلك قامت الإمارات بانشاء قواعد عسكرية عديدة في اليمن لإدارة نفوذها وقواتها وينحصر وجود تلك القواعد بالقرب من الموانئ الاستراتيجية، وتحارب تنظيم القاعدة في شبه جزيرة العرب وتنظيم"الدولة الإسلامية" لطردهم فقط من تلك المواقع الاستراتيجية وتأمين البلدات المجاورة. الشكل رقم (2) يوضح أبرز القواعد العسكرية التي يديرها إماراتيون في اليمن.

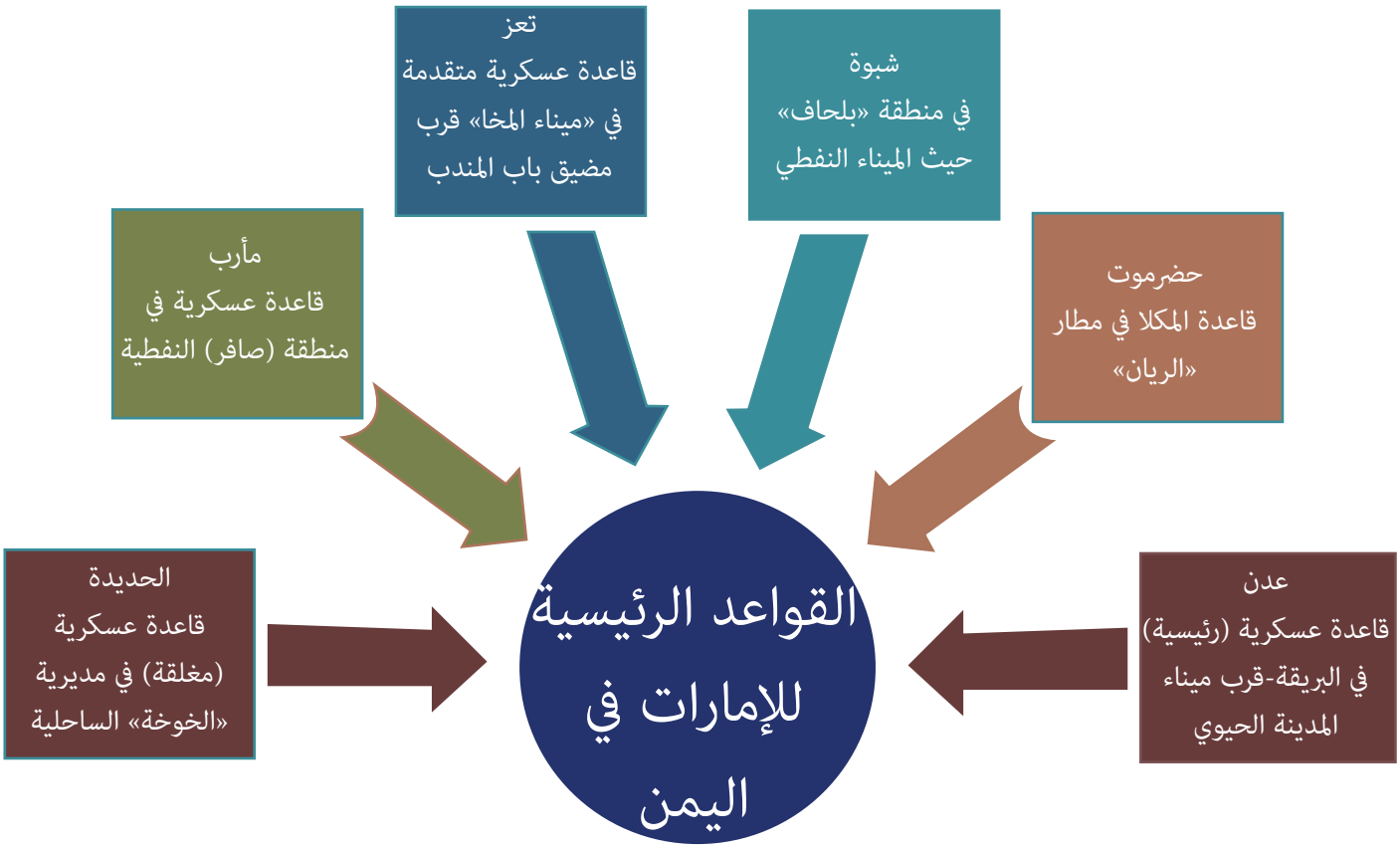

الشكل (2)

محاربة الإرهاب والأهداف الاقتصادية من البقاء

تضع الإمارات الحرب على الإرهاب ضمن الأولويات المعلنة لتدخلها في اليمن والمنطقة عموما، وتتخذ من هذا الأمر مبرراً لوجودها في التحالف العربي لدعم الشرعية، وذريعة لانحراف دورها السياسي والعسكري، بالادعاء بأن الإجراءات والسياسات التي تقوم بها تستهدف محاربة الإرهاب وتخدم المصالح الأمنية في المنطقة والعالم.

ومع أن الهدف الرئيسي والمعلن للعملية العسكرية التي يقودها التحالف هو إنهاء التمرد وعودة السلطة الشرعية، إلا أن الالتزام بهذا الهدف لم يكن أولوية لدى قيادة أبوظبي، فقد منعت الإمارات وحلفائها من فصائل الحراك والسلفيين تقدم القوات باتجاه تحرير أجزاء من محافظة لحج ومحافظة تعز المتاخمة لها بحجة عدم تجاوز حدود ما كان يسمى الشطر الجنوبي، وللوجود المعتبر للإصلاح في المقاومة الشعبية في تعز.

واتجهت بالعمليات العسكرية نحو محافظات أبين وحضرموت وشبوة، ومع أهمية القضاء على جيوب تواجد القاعدة والتنظيمات المتشددة في تلك المناطق إلا أن دوافع الإمارات الحقيقية هي التسويق لنفسها والدعاية الإعلامية لدورها المحوري في محاربة الإرهاب في اليمن، وإثبات جدارتها للقيام بهذا الدور أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الغربية.

وبإعادة النظر في الواقع فإن التسويق لنفسها كدعاية إعلامية بكونها تكافح الإرهاب وإظهار نفسها كـ"اسبرطة صغيرة" يظهر كمتغير ثانوي مقابل ما تحاول الحصول عليه في البلاد بالسيطرة على القطاعات الحيوية وتقديم الخدمات وهذا التوجه الجديد لأبوظبي لتعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية مع انهيار أسعار النفط. في إطار ذلك يمكن الإشارة إلى التالي:

• تداولت أنباء عن قيام "خالد بحاح" نائب الرئيس اليمني السابق بمحاولة تأجير "جزيرة سقطرى" للإمارات على مدى (100) عام[43] . لاحقاً نفى "بحاح" هذه الأنباء[44] ، لكن تلك الأصوات المسموعة تكررت مراراً وتكراراً مع أزمة الحكومة اليمنية مع الإمارات في الجزيرة، وغضب المسؤولين الإماراتيين من زيارة الحكومة اليمنية للجزيرة.

• احتكار بيع النفط لليمن بالقوة: في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، أقال هادي مدير شركة النفط الوطنية فرع عدن، موال للإمارات، عبد السلام حميد، على خلفية تورطه في توقيع عقد مع شركة إماراتية يمنحها احتكار واردات النفط، وهي الاتفاقية التي أعلنت الحكومة عن إلغائها. ثمَّ قام عيدروس الزُبيدي بنفس الطريقة بعد إعلان الحكومة السماح باستيراد المشتقات النفطية لكن تشتريها شركة النفط وتسلم قيمتها بالعملة المحلية في (يناير/كانون الثاني2017) ولم تُقدِّم أي شركة عرضاً خلال أربعة أشهر حتى حاول عيدروس الزُبيدي (رئيس المجلس الانتقالي ومحافظ عدن السابق) توقيع عقد مع شركة إماراتية اتبعها "هادي" بإقالته في ابريل/نيسان2017 [45]. تعتمد شركة النفط اليمنية على شركة "عرب غلف" التابعة لرجل الأعمال اليمني "أحمد العيسي" وتقبل شركته استلام المبالغ المالية بالعملة المحلية (الريال) وليس الدولار.

الأمر ذاته في حضرموت حيث أعلن محافظها الموالي لأبوظبي (أحمد بن بريك) في "ابريل/ نيسان2017) عن مشروع مصفاة نفطية ونية السلطة المحلية استيراد النفط من شركة "بلص قروب" الإماراتية[46] . وفي يونيو/حزيران 2017 أقال الرئيس اليمني، بن بريك من منصبه. وألحقه بإقاله مدير شركة النفط في حضرموت.

•احتكار قطاع الانترنت والاتصالات: رفضت الحكومة اليمنية ضغوط متزايدة فرضتها الإمارات للحصول على ترخيص من أجل تشغيل شركتي هاتف نقال وأنترنت[47]واحتكارها وهو ما أدى إلى معارضة شديدة من الحكومة اليمنية، وقامت بالفعل بافتتاح تلك الشركات في جزيرة سقطرى، إلى جانب شركة كهرباء، ويتحمل سكان الجزيرة الفقراء تعريفة باهظة[48]

•المطارات والموانئ: تسيطر الإمارات رسمياً على مطارات: "عدن/الريان-المكلا/ سيئون" عبر القوات الموالية لها، ويمنع أي هبوط دون تصريح رسمي من المسؤول الإماراتي. كما تحتكر الإمارات رحلات الطيران إلى جزيرة سقطرى، وتقوم بحملات تسويق وسياحة لشركات إماراتية وتمنع أبوظبي أي طائرة أخرى لا تحجز عبر مطاراتها أو شركات السياحية فيها[49]، وحتى مايو/أيار 2018 كانت الإمارات تُدير الجزيرة بشكل رسمي وتملك حاكماً إماراتياً عليها (أبو مبارك المزروعي).

وترفض الحكومة اليمنية منح "موانئ دبي العالمية" السيطرة على ميناء عدن بسبب التاريخ القاتم للشركة الإماراتية التي أدت إلى تراجع عمل الميناء بشكل كبير قبل أن تلغي حكومة الوفاق (2012) العقد. كما تسيطر الإمارات على الموانئ الأخرى (المكلا/ المخا) إلى جانب التحكم بميناء عدن. أما الموانئ النفطية مثل (الشحر-بحضرموت) و(بلحاف- بشبوة) فتخضع لنفوذ كامل من القوات الإماراتية.

• قطاع النفط والغاز: قامت أبوظبي بعملية عسكرية في محافظة شبوة في عام 2017، تهدف لتأمين أنابيب النفط والغاز في المحافظة التي تعد من أكبر المحافظات اليمنية بإنتاج الغاز والاستحواذ عليها، لصالح "شركة دوف" الإماراتية التي كانت تتمتع بحق امتياز إنتاج النفط بقطاع (53) في حضرموت؛ العملية التي نفذتها النخبة الشبوانية قد تسببت بنشوء أزمة غير معلنة مع السعودية لتتم معالجة الأمر عن طريق عقد اتفاق بين وزير النفط في حكومة عبدربه منصور هادي ومسؤولين في شركة أرامكو السعودية لإحلال أرامكو بدلا من عدد من الشركات النفطية الأجنبية التي غادرت اليمن منذ بداية الحرب في قطاع مأرب والجوف (شرق)[50] . إلى جانب ذلك سيطرت الإمارات أيضاً على ميناء النشمة النفطي في مديرية رضوم في شبوة، حيث توجد فيه خمسة خزانات سعة كلّ منها 126 ألف برميل.

في مارس/آذر2018 أعلنت الحكومة اليمنية بدء تصدير النفط عبر شركة نمساوية ((OMV من محافظة شبوة شرقي البلاد، بعد أن منعت أبوظبي خلال الأعوام الثلاثة الماضية تصدير النفط الخام من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وبالعودة إلى موقع الشركة النمساوية يتبين أن شركة الاستثمارات البترولية الدولية (IPIC) المملوكة لحكومة أبوظبي تستحوذ على 24.9% من الشركة النمساوية[51].

ولهذا حرصت أبوظبي على الانفراد بهذا الملف، بدءً من تشكيل قوات الحزام الأمني في عدن ولحج وابين وقوات النخبة في حضرموت وشبوة، وتحويل تلك القوات إلى أدوات بيدها وحدها لتحريكها وفق لأجندتها الخاصة، وسياساتها تجاه الملف، ومرورا بالتخطيط والإشراف على العمليات الأمنية التي تنفذها من خلال قوات الحزام الأمني وبالاشتراك في بعض الحالات مع المخابرات الأمريكية وربما القوات الأمريكية أيضاً.

مع الحرص التام على عدم إشراك الجيش الوطني وأجهزة الأمن والسلطة الشرعية في تلك العمليات، وحتى بدون مشاركة معلنة من قبل السعودية ودول التحالف العربي، وكل ذلك من أجل أن تظهر بأنها الطرف الوحيد المُتحمس لمحاربة الإرهاب والقضاء على الجماعات المتطرفة في اليمن،وأنها تقوم بذلك نيابة عن المجتمع الدولي، والذي عليه أن يغض الطرف عن أي تجاوزات تقوم بها الإمارات في حق اليمن ووحدة وسلطته الشرعية في مقابل دورها الفاعل في محاربة الإرهاب.

فالإمارات تدرك أن أي جهد تقوم به في محاربة الإرهاب سيجعل منها حليفا إقليميا للدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنتابها هواجس القلق والريبة تجاه وجود التنظيمات المتشددة في اليمن.

حققت الإمارات نجاحات جزئية في القضاء على بعض الجيوب التي كان ينتشر بها أفراد ينتمون إلى تنظيمات متشددة في عدن، وفي إخراج تنظيم القاعدة من مدينة المكلا في ابريل/نيسان 2016، بعد أن سيطر عليها لمدة عام، وساهمت في استعادة السيطرة على مدينتّي عزان وعتق في أغسطس/آب 2017، والمناطق الريفية الداخلية في محافظات حضرموت وشبوة وابين، وساندت في فبراير/شباط 2018 عملية الفيصل لبسط الأمن في حدود حضرموت مع شبوة حيث تقع محطة بلحاف التي يصدر منها الغاز المسال، وفي فبراير/شباط 2018م أيضا دعمت الإمارات عملية السيف الحاسم لاستعادة السيطرة على مديرية الصعيد بمحافظة شبوة[52].

وقد أثمرت تلك الجهود في طرد تنظيم القاعدة من بعض المناطق وتقييد حركة أنصاره في مناطق أخرى، غير أن الإجراءات التي تعاملت بها الإمارات مع هذا الملف تنطلق من منطلقات خاطئة تخدم الإرهاب خاصة في الأجلين المتوسط والبعيد أكثر من أن تضره.

فدعم الإمارات لخيار الانفصال ومحاولة فرضة بالقوة في المحافظات الجنوبية سيخلق مصدراً جديداً لصراع ممتد ومركب في اليمن والمنطقة، وسيوجد حالة من عدم الاستقرار والفوضى ويوفر بيئة مناسبة لحضور وتمدد تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات المتشددة وبخاصة في الجنوب الذي قد يعاني بشكل أكبر من الصراعات وعدم الاستقرار بسبب الانقسامات السياسية والاجتماعية والتاريخية والشخصية بين نخبه السياسية وقواه الاجتماعية وقد ينتهي به الأمر تحت قبضة القاعدة والتنظيمات المتشددة.

> "دعم الإمارات لخيار الانفصال ومحاولة فرضة بالقوة في المحافظات الجنوبية سيخلق مصدراً جديداً لصراع ممتد ومركب في اليمن والمنطقة"

كما أن إقصاء السلطة الرسمية من المشاركة في التعامل مع ملف الإرهاب والاعتماد على كيانات موازية وقوات مقاتلة بالوكالة يفقد الحماس المجتمعي ويحيل قضية محاربة الإرهاب إلى قضية خلافية تخضع للمزايدات السياسية، وهي تتطلب تعاملا من منظور وطني وتحت سلطة الدولة ولا يجدي التعامل معها من منظور خاص أو بدافع خارجي.

وبتعبير أخر لوزير الداخلية اليمنية "أحمد الميسري" "فإن الأدوات التي تستخدم في عدن لمكافحة الإرهاب هي أدوات غير صحيحة، لأن الجهات المخولة لمكافحة الإرهاب هي جهاز الأمن القومي والأمن السياسي بالشراكة التنفيذية مع وزارة الداخلية وما يجرى الآن مجموعة من غير المدربين توكل لهم المهام من التحالف، ويقومون بمداهمات عشوائية قد لا تؤدي إلى أي نتيجة".[53]

ويلاحظ أيضاً أن السياسات التي تتبعها الإمارات في التعامل مع ملف الإرهاب في الجنوب تتسم بحضور التوظيف السياسي الكثيف باستغلال الحرب على الإرهاب للتنكيل بالأطراف اليمنية التي تختلف مع أبوظبي في الرؤية السياسية، أو تنتقد سلوك الإمارات وانحراف دورها في اليمن، من خلال اتهام تلك الأطراف بالإرهاب وإقحامها في السجون والمعتقلات وتعرضها لصنوف من التعذيب، كما تشير إلى ذلك تقارير المنظمات الدولية الإنسانية.

كما أن هناك من يرى أن السياسات التي تتعامل بها الإمارات مع الإرهاب تفتقد إلى المصداقية والاتساق وهو ما يحيلها إلى أعمال دعائية ويجعلها محدودة الأثر، إذ لا يستقيم أن تحارب الإمارات التنظيمات المتطرفة في ابين وشبوة وحضرموت وتقدم الدعم والرعاية للجماعات ذاتها في تعز من خلال دعمها لجماعة القيادي السلفي أبو العباس على سبيل المثال، فقد استمرت الإمارات في الدعم العلني لأبو العباس وجماعته بكل الإمكانيات المالية والمادية والإعلامية حتى تم ادرجه في أكتوبر/تشرين الأول 2017م من قبل الولايات المتحدة والدول الخليجية بما فيها الإمارات في قائمة الإرهاب، ثم انتقلت لدعمه سرا ودعم قيادات من تنظيم القاعدة بعد وضع "أبو العباس" في القائمة- كما أشار تحقيق صحفي لوكالة أسوشيتد برس [54] .

• القوة الناعمة " العمل الإنساني والتنموي "

بعد القوة الخشنة والمتمثلة في التواجد العسكري والأمني يستند النفوذ الإماراتي في اليمن إلى ما تقوم به من أعمال إنسانية وخدمية وتنموية، في ظل احتياجات حقيقية وملحة من قبل المجتمع اليمني التي فاقمت الحرب - قاربت على انتهاء السنة الرابعة - من تلك الاحتياجات من ناحية، ووجود فائض من الموارد والثروة لدى الجانب الإماراتي من ناحية ثانية، وهو ما يكسب الأدوات الإنسانية والإغاثية والتنموية تأثيرا كبيرا في الواقع، ويجعل منها مرتكزا مهما للدور الإماراتي في اليمن.

ومع أن جانبا من أعمال الإغاثة والإنسانية وتوفير مستلزمات الإيواء والتطبيب وإعادة الإعمار التي تقوم بها أبوظبي في جنوب وغرب اليمن لا يخلو من دوافع إنسانية، إلا أنه غالبا ما يتم توظيفها في إطار يجعلها خادمة للنفوذ السياسي والعسكري الإماراتي وممهدة له.

فقد كثفت الإمارات من أنشطتها الإنسانية والتنموية وتلك المتصلة بإعادة إعمار المؤسسات وتأهيلها بعد دخولها عدن مباشرة، وكان الهدف هو بناء صورة نمطية إيجابية عن الإمارات لدى سكان مدينة عدن في إطار الحملات الإعلامية التي كانت ترافق تلك الأنشطة تحت عنوان "شكراً إمارات الخير"، واتضح فيما بعد أن الأنشطة الإنسانية والتنموية كانت مقدمة للسيطرة الكاملة على المدينة، وممارسة النفوذ الكامل عليها فقد باتت الإمارات هي الطرف الوحيد الآمر الناهي في تلك المدينة.

> "
> **كثفت الإمارات من أنشطتها الإنسانية والتنموية وتلك المتصلة بإعادة إعمار المؤسسات وتأهيلها بعد دخولها عدن مباشرة، بهدف بناء صورة نمطية إيجابية عن الإمارات لدى السكان**
> "

وحدث نفس الأمر في ارخبيل سقطرى فقد كان العمل الإنساني هو الممهد والمدخل الرئيسي للسيطرة على الأرخبيل سياسيا ثم عسكرياً،

فمع أن الوجود الإماراتي في الارخبيل يعود إلى فترة حكم الرئيس السابق "علي عبدالله صالح" إلا أنه تعزز بعد تعرض الجزيرة لإعصاري "شابالا" و"ميغ" في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015م، واللذين أحدثا دماراً هائلاً في بنيتها التحتية، وكان تركيز الجهود الإماراتية في البداية على إعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرها الإعصارين، وتطوير المرافق والخدمات العامة بما فيها الاتصالات وقطاع السياحة، وتدريب وحدات أمنية، والعمل على كسب ولاء القيادة الاجتماعية والرسمية، بما ساعد الإمارات في الأخير على إحكام قبضتها السياسية على الجزيرة.

وتلا ذلك مرحلة ثانية، أطلقت فيها الإمارات يدها في كل ما يتصل بالجزيرة ومنها أنشطة وأعمال ترقى إلى أعمال سيادية، مثل شراء الأراضي وإدارة المرافق الحكومية، وبناء منشئات خاصة، وإدارة الجزيرة وكأنها الإمارة الثامنة التابعة للإمارات العربية المتحدة.

أما المرحلة الثالثة فقد وصل الأمر فيها إلى القيام بإجراءات عسكرية فجة تهدف إلى ما وصفه بيان للأحزاب اليمنية المساندة للشرعية باحتلال الجزيرة وطرد الحكومة الشرعية منها، ففي أثناء زيارة رئيس الوزراء اليمني "أحمد عبيد بن دغر" وفريق حكومي للجزيرة (مايو/أيار2018)، شهد اليوم الثالث من الزيارة "وصول طائرة عسكرية إماراتية تحمل عربتين مدرعتين وأكثر من خمسين جندياً إماراتياً، تلتها على الفور طائرتين أخريين تحمل دبابات ومدرعات وجنود، وعلى الفور قامت القوة الإماراتية بالسيطرة على منافذ المطار وإبلاغ جنود الحماية في المطار والموظفين، بانتهاء مهمتهم حتى إشعار آخر، وحدث ذات الشيء في ميناء سقطرى الوحيد"[55]، ومعه نشبت أزمة معلنة بين الإمارات والحكومة الشرعية اليمنية، اشتكت بموجبها الحكومة بالإمارات إلى مجلس الأمن الدولي.

السمة الثانية أن جانبا من الأعمال التي تقوم بها الإمارات لا تتجه نحو الاحتياجات المجتمعية الملحة بقدر ما تركز على جوانب هامشية، فعدد من الأنشطة الإنسانية والخدمية والتنموية توجه نحو مجالات قد لا تعد ذات أولوية لدى السكان المحليين، ومن ذلك التركيز على طلاء جدران المدارس والمستشفيات وإقامة مهرجانات للحناء* في محافظات يبحث سكانها فيها عن الماء والكهرباء والخبز، ما جعل تلك المشاريع مثار سخرية وتندر اليمنيين.

وبخلاف ذلك لا تحظى الخدمات التي تتصدر احتياجات المواطنين في عدن باهتمام كافي، كما هو الحال في موضوع الكهرباء مثلا والتي تأتي على رأس الاحتياجات المجتمعية، فقد كان هناك توقع بأن إشراف الإمارات على هذه المدينة بعد تحريرها، سيعمل على حل هذه المشكلة، ومع هذا لم تحل حتى اليوم، إذ لا زال السكان يشكون من انقطاع وعدم انتظام الكهرباء لأوقات طويلة، وخاصة في شهور الصيف القائظة.

» لا تحظى الخدمات التي تتصدر احتياجات المواطنين في عدن باهتمام كافي، كما هو الحال في موضوع الكهرباء مثلا والتي تأتي على رأس الاحتياجات المجتمعية «

وعلى الأرجح أن السبب الرئيسي في عدم اهتمام الإمارات بحل أزمة الكهرباء في عدن يعود إلى رغبتها في توظيفها سياسيا تجاه السلطة الشرعية من خلال تحميلها المسؤولية عن مثل هذا الوضع، وتعبئة المواطنين ضدها، وإظهارها بمظهر العجز والفشل.

حصاد النفوذ الإماراتي في اليمن

• انحراف في مسار استعادة الدولة اليمنية:

اثمر التدخل الإماراتي في اليمن حصاداً مُراً، فبحسب تقرير رسمي للخبراء الدوليين التابعين لمجلس الأمن أضحت الكيانات التي تدعمها الإمارات اليوم أكثر الأطراف تهديداً لوحدة اليمن، ولسلطته الشرعية، فـ"بعد قرابة ثلاث سنوات من النزاع، يكاد اليمن، كدولة، أن يكون قد ولى عن الوجود"، فقد ساهم تمرد الحوثيين في الشمال في انهاك الدولة، و"تم اضعاف حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي في الجنوب جراء تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي"، الذي تدعمه الإمارات، و"القوات العسكرية التي تعمل بالوكالة، والتي تسلحها وتمولها الإمارات، وتسعى إلى تحقيق أهداف خاصة بها في الميدان" [56].

وقد تآكلت "سلطة الحكومة الشرعية اليمنية إلى حد أصبح مشكوكا فيما إذا سيكون بمقدورها في يوم ما أن تعيد اليمن إلى سابق عهده، بلدا واحدا، ويُرجع فريق الخبراء الدوليين هذا الوضع إلى عوامل أربعة، ثلاثة منها تقف خلفها سياسات أبو ظبي في اليمن، وهي: عدم قدرة الرئيس هادي على الحكم من الخارج؛ وتشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، والذي لديه هدف معلن وهو إنشاء يمن جنوبي مستقل؛ واستمرار وجود الحوثيين في صنعاء وكثير من مناطق الشمال؛ وانتشار عمليات مستقلة من جانب قوات عسكرية تعمل بالوكالة تمولها وتمدها بالسلاح الإمارات العربية المتحدة[57].

يوضح تقرير للمفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة صدر في (أغسطس/آب2018) أن الإمارات قامت بأفعال شنيعة من الاعتقال التعسفي، في محاولتها لملء الفراغ الذي تركته القوات الحكومية عقب تحرير المحافظات الجنوبية للبلاد. وأبرز ما أشار إليه التقرير[58]:

- انتشار الاعتقال التعسفي حيث اعتُقل مئات الأشخاص بسبب معارضتهم للإمارات العربية المتحدة.
- تعرض المعتقلون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية في مرافق مثل مرافق الريان والبريقة (التي تسيطر عليها الإمارات العربية المتحدة)؛ مرفق السابع من أكتوبر في أبين، السجن المركزي في لحج، سجن المنصورة في عدن(تحت سيطرة قوات الحزام الأمني).

• حقق فريق الخبراء التابعين للمفوضية في جرائم العنف الجنسي في المعتقلات، بما في ذلك اغتصاب المحتجزين الذكور البالغين، الذي ارتكبه موظفو الإمارات العربية المتحدة. في مرفق البريقة للتحالف، وصف المحتجزون أنهم كانوا يستجوبون وهم عراة ومقيدين ومعصوبي الأعين وتم الاعتداء الجنسي عليهم بل واغتصابهم. وفي سجن بئر أحمد، داهمت قوات الإمارات العربية المتحدة المنشأة وارتكبت أعمال عنف جنسي. في آذار / مارس 2018، تم تجريد ما يقرب من 200 محتجز من ملابسهم بينما كان أفراد من الإماراتيين يفحصون فتحات شرجهم قسراً. خلال التفتيش تم اغتصاب عدة معتقلين إما بالأصابع أو الأدوات أو العصي.

• انتشار الجماعات المسلحة وإطالة أمد الحرب

شاركت الإمارات في تدخلها العسكري في اليمن تحت المظلة السعودية والتحالف العربي إلا أنها أظهرت في السنوات السابقة من الحرب خروجا عن الأهداف المعلنة للتحالف، ففي إطار توزيع المهام بينهما "يبدو أن الرياض وأبوظبي تقاسما تكتيكاً المهام في اليمن، السعوديون يتولون مهام العمل العسكري في الشمال حيث يواجهون الحوثيين عبر هجمات جوية، في حين ركز الإماراتيون على قيادة العمليات البرية في الجنوب" [59].

وبعد تحريرها تولت دولة الإمارات العربية المتحدة الإشراف على المحافظات الجنوبية، وطوال المرحلة السابقة تبنت الإمارات سياسات تجاه تلك المحافظات تنطلق في مُعظمها من توجهاتها السياسية، ومصالحها الخاصة، وطموحها الذاتي، وخصوماتها الافتراضية، وليس من الأهداف المعلنة للتحالف العربي.

فقد تعاملت أبو ظبي مع قوى المقاومة التي قاتلت الحوثيين في عدن ولحج والضالع وتعز بتحيز، وفرزتها بحسب قربها أو بعدها من توجهاتها السياسية ومشروعها الخاص، ولسوء حظ اليمن فقد كانت القوى التي تعاديها الإمارات هي معظم القوى التي تؤمن بالوحدة اليمنية، وتساند الشرعية السياسية للرئيس "هادي"، وفي المقابل فإن القوى التي تماهت معها ودعمتها الإمارات هي القوى التي تناهض الوحدة والسلطة الشرعية وتنطلق من أفق ضيق.

تماهت الإمارات مع فصائل الحراك، وضغطت باتجاه تعيين أبرز قادتها "عيدروس الزُبيدي" محافظا لعدن ونفس الأمر فقد تم تعيين أشخاص أخرين ينتمون إلى تيار الحراك الانفصالي في عدد أخر من المحافظات، وكانوا إلى جانب "الزُبيدي" يرفضون إظهار العمل تحت السلطة الشرعية ويقومون بأعمال شطرية-انفصالية، وبعد إقالة الرئيس "هادي" لـ"عيدروس الزُبيدي" دعمت الإمارات وبشكل علني إنشاء المجلس الانتقالي الجنوبي، وتبنت سياسة ممنهجة لتقويض سلطة الرئيس "هادي"، وتمكنت في الأخير من إخراجه من عدن وإبقاءه معظم الوقت في الرياض، ومارست التضييق على حكومة "الدكتور أحمد عبيد بن دغر" وتعمدت إفشالها وتقييد نشاطها، وممارسة نوع من الحصار غير المعلن تجاهها.

وبالتوازي مع ذلك سعت سلطة أبوظبي إلى فرض تواجدها العسكري في السواحل والجزر اليمنية، فقد ركزت في عملها العسكري على بسط نفوذها على طول السواحل اليمنية من المكلا شرقا وحتى قرب الحديدة غربا[60] إضافة إلى السيطرة على الجزر اليمنية وإقامة منشئات عسكرية وسياحية فيها، ومنها جزيرة سقطرى، التي تواترت التقارير خلال السنة الأخيرة عن الأنشطة والأعمال التي تقوم بها الإمارات فيها والتي ترقى إلى أعمال سيادية، ومنها شراء أراضي وإدارة المرافق الحكومية، وبناء منشئات خاصة، وإدارتها وكأنها الإمارة الثامنة التابعة للإمارات العربية المتحدة [61] .

خاتمة

يوضح العرض السابق أن الحضور الإماراتي في اليمن يستند إلى عدد من المرتكزات التي تتيح له قدرا من الهيمنة والسلوك التدخُّليّ، ويأتي في مقدمة ذلك المظلة السعودية وميّل المملكة إلى تجنب مواجهة هذا الدور أو محاولة الحد منه، ويستند أيضاً إلى وجود عدد من القوى المحلية التي تتماهى مع الدور الإماراتي أو ارتبطت به، وهي قوى تحمل مشاريع تتعارض مع الوحدة أو النظام السياسي القائم أو كليهما وتتعارض مع المشروع المستقبلي للدولة الاتحادية التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني وتتبناه السلطة الشرعية. وفي مقدمتها فصائل الحراك المطالبة بالانفصال، والاتجاه المدخلي من التيار السلفي، وبشكل أقل أنصار الرئيس السابق "صالح".

ويتعاضد ذلك مع الاستراتيجية التي اتبعتها الإمارات للمشاركة في عملية التدخل العسكري في اليمن والقائمة على المشاركة في المعارك على الأرض وبناء القواعد العسكرية، وانشاء المعسكرات الخاصة بالقوى المحلية التابعة والسيطرة على الأرض، ورفع لافتة الإرهاب، والتضييق على الحكومة الشرعية ومحاصرة وجودها وتقييد اداءها.

”
أن الحضور الإماراتي في اليمن يستند إلى عدد من المرتكزات التي تتيح له قدرا من الهيمنة والسلوك التدخُّليّ، ويأتي في مقدمة ذلك المظلة السعودية وميّل المملكة إلى تجنب مواجهة هذا الدور أو محاولة الحد منه
”

تستخدم الإمارات المظلة السعودية في إطارين مهمين. الأول: سهولة تحركها في اليمن، إذ لن يكون بمقدروها التحرك في اليمن دون وجود هذه المظلة "ضمن التحالف العربي الذي تقوده المملكة. الثاني: أن السعودية تتلقى اللوم نتيجة أفعال ترتكبها الإمارات مثل "السجون السرية" و"التعذيب" والدفع نحو الانفصال وتزايد الأزمات الإنسانية وفشل الحكومة الشرعية في إدارة المناطق المحررة وخلق نموذج يمكن من خلاله دفع اليمنيين في مناطق سيطرة الحوثيين إلى مواجهة الانقلاب. هذا كله أمام المجتمع تتلقى السعودية "اللوم" وسوء السمعة، حتى أن الكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني، عند مناقشة ملف اليمن يدين السعودية ويدعو إلى وقف تسليحها بسبب الغارات "الخاطئة" والسجون السرية -الإماراتية-، فيما تخرج الإمارات بصورة كونها تكافح الإرهاب وتواجه التنظيمات الإرهابية و"اسبرطة صغيرة" تقاتل من أجل استقرار المنطقة.

وفي المقابل يُواجه الدور الإماراتي بعدد من القيود والقوى المنافسة، وفي مقدمتها امتلاك السعودية لزمام المبادرة، والقدرة على اعادة ضبط هذه الدور أو إخراجه من إطار التحالف العربي، وكل ذلك مرتبط بمدى توفر الإرادة لدى القيادة السعودية، وممانعة السلطة الشرعية وعدد من القوى التي تقف خلفها، وبدرجة اقل القوى الاقليمية المنافسة، ثم وهو الأهم حالة الانكشاف التي بات الدور الإماراتي في اليمن يعاني منها.

وعلى الرغم من الفجوات التي تعاني منها السلطة الشرعية سواء من حيث تركيبتها أو من حيث أدائها إلا أن بيدها الكثير لإعادة التوازن مع الإمارات العربية المتحدة وترشيد دورها، وأن ذلك يمكن أن يتأتى من العمل في مسارين متوازيين، يتمثل الأول، في تحسين تركيبة السلطة الشرعية وأداءها، من خلال إعادة النظر في التعيين في المواقع القيادية وربطه بالحاجة والجدارة، وهو ما سيحد من ترهلها وفسادها، والتركيز على تحسين الأداء وابراز الفاعلية في التعامل مع مختلف القضايا والملفات.

ويرتبط المسار الثاني، بممارسة الضغوط على كل من المملكة العربية السعودية والمجتمع الدولي، فالسعودية هي الطرف الذي يتملك القدرة على ترشيد سلوك الإمارات وسياساتها تجاه اليمن، ومن شأن توجيه الضغوط باتجاه الرياض أن يثمر في الحد من انحراف الدور الإماراتي. لاسيما إذا توازى مع ذلك الضغط على المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن الذي له الولاية القانونية في التدخل بحكم أن اليمن لازالت مدرجة تحت بنود الفصل السابع.

مراجع الدراسة

[1] كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور، مركز الجزيرة للدراسات، 08 يونيو, 2017 تاريخ الإطلاع 21 / 8 / 2018، الرابط: http://cutt.us/SmeAW

[2] المرجع السابق

[3] اشارت صحف تركية إلى ان الامارات دعمت الانقلاب الذي جرى في تركيا منتصف 2016 بـ"ثلاثة مليار دولار، http://cutt.us/u7wJY

[4] إغلاق قطر وتسليم مفاتيحها للسعودية والإمارات! | نون بوست http://cutt.us/mOofL

[5] الصومال تواجه تداعيات ازمة الخليج - SWI swissinfo.ch http://cutt.us/LZmHG

[6] جيبوتي ترد على تهديدات الإمارات بعد الغائها امتياز الإمارات شؤون امارتية: http://cutt.us/FPPZ1

[7] نيويورك تايمز، اتهامات التدخل في الانتخابات الأمريكية قد تنسحب على الإمارات، على موقع RT، على الرابط: http://cutt.us/e8U0G

[8] خريف موانى دبي، هل يأفل نجم الذراع الاقتصادي للإمارات قريبا؟، على الرابط: http://cutt.us/gjhTm

* تُنسب "السلفية الجامية" إلى الدكتور الأثيوبي (الحبشي) محمد أمان الجامي (1349-1416 هـ)، الذي ارتحل من بلاده إلى السعودية، للتتلمذ على أيدي مشايخها، وهي تيار محلي داخل خريطة الإسلاميين في السعودية يطلق على شعبة من شعب التيار السلفي تتميز بخواص كثيرة أهمها العداء لمن ينتقد الحاكم وتبديع المخالفين.

* الصوفية الوظيفية هو مصطلح جديد يقصد به بعض من ينتمون للتيار الصوفي ويمارسون السياسة من خلال موالاة الأقوى وبهذا اصبحت أداة سياسية وظيفية تجلت في مؤتمر مدينة قروزني الشيشانية الذي نظمته مؤسسة طابة التابعة للشيخ الصوفي علي الجفري والتي هي في دولة الامارات.

[9] ظهرت التسريبات من إيميل العتيبة خلال 2017 وحتى اليوم، وأكدت السفارة في واشنطن حدوث اختراق لإيميل "العتيبة"، ونشرت تلك الإيميلات على دفعات في وسائل إعلام متعددة معظمها أمريكية.

تسريبات العتيبة يتهكم على المملكة العربية السعودية ويتهمها بغريبة الأطوار-العربي الجديد https://goo.gl/C6i95T

[10] أزمة دبي بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ، بي بي سي عربي، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، الرابط: http://cutt.us/Iw3sx

[11] أبو ظبي تنقذ دبي بعشرة مليارات دولار، DW، تاريخ 14 ديسمبر 2009، الرابط http://cutt.us/BvD2d

[12] مقابلة اجرتها صحيفة مأرب برس، مع حسن زيد رئيس حزب الحق، ومنشورة على موقع مأرب برس، على الرابط: http://cutt.us/BTlka

[13] تفاصيل حقيقة فرض الإقامة الجبرية لـ«منصور هادي» في السعودية | مصر العربية نقلاً عن اسوشيتد برس| http://cutt.us/0NhAJ

[14] اتهامات للرحلات الجوية الإيرانية بنقل أسلحة للحوثيين - الجزيرة.نت http://cutt.us/RKnAz

[15] توحش الارهاب في اليمن(1)-الحرب الهشة على القاعدة، ملف اصدرته وحدة الاستراتيجيات - مركز أبعاد للدراسات والبحوث أكتوبر 2017، يقرأ على موقع المركز www.abaadstudies.org

[16] على سبيل المثال صرح وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بأن دول المنطقة ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المنطقة إذا لم تتم تسوية الانقلاب الحوثي في اليمن .. انظر التصريح على الرابط https://marebpress.net/articles.php?id=21490

[17] من ذلك كلمة الملك سلمان بن عبدالعزيز في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، على الرابط: http://www.alhayat.com/article/913801

[18] القصة الكاملة لهروب الرئيس هادي... http://cutt.us/oHZUS

[19] اليمن ساحة خلاف خفية بين السعودية والامارات، على الرابط: http://cutt.us/kBFLS

[20] الخارجية التركية: التطورات في سقطرى تهدد وحدة وسيادة اليمن-CNN http://cutt.us/EnQmh

[21] تقييم حالة لوحدة تحليل السياسات في مركز أبعاد للدراسات والبحوث تحت عنوان(عاصفة الحزم في عامها الرابع.. هل يريد الخليج الانتصار على إيران في اليمن أم لديه أطماع في اليمن؟) مارس 2018 www.abaadstudies.org

[22] الوضع في عدن: صورة تختزل مستقبل الصراع في اليمن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 27 أغسطس ، 2017، الرابط: http://cutt.us/7NTIY

[23] المرجع نفسه

[24] انظر فيديو المقابلة : http://cutt.us/zxNlf

[25] انقلاب إماراتي على حلفاء السعودية في اليمن، صحيفة القدس العربي http://www.alquds.co.uk/?p=869671

[26] الامارات وطموحات سياسية خارج الإطار السعودي، موقع Dw ، على الرابط http://cutt.us/8Rolu

[27] توالت حالات سقوط طائرات الإمارات في عدن منذ مارس/آذار 2016 السبب الحقيقي في اسقاط الطائرة "ميراج" الاماراتية في البريقة بعدن ... http://www.yemenipress.net/archives/38499

رواية لموقع تابع للحوثيين: ثلاث طائرات في يومين| الكشف عن ملابسات إسقاط طائرة اباتشي إماراتية ... http://www.almrasel.net/?p=3694

[28] هل تخلت الإمارات عن السعودية؟ -روسيا اليوم- https://arabic.rt.com/news/827985

[29] U.S. ArmsTransferstotheUAEandtheWarInYemenlSeptember2017/ByWilliamD.Hartung/ CenterforInternational Policy https://www.ciponline.org/images/uploads/actions/Bill_Hartung_UAE_Arms_Report_92117.docx.pdf

[30] "مايك هندمارش".. جنرال الظل في الإمارات وقائد حرس رئاستها! 4/6/2017م/ ميدان-الجزيرة https://goo.gl/bRHYx7

[31] للاطلاع أكثر اقرأ تقدير موقف نفذته وحدة تحليل السياسات في مركز أبعاد للدراسات تحت عنوان (مشاريع متصارعة في جنوب اليمن .. الانفصال والحكم الذاتي والفيدرالية) - 7 مايو 2017م www.abaadstudies.org

[32] مصدر يمني، قادة الانتقالي يلتقون رئيس الجنوب السابق والقيادات التاريخية في الامارات، على الرابط: http://cutt.us/zd9BR

[33] قتلى في اشتباكات عدن والامارات تتنصل من دورها، الجزيرة نت، على الرابط: http://cutt.us/Jt7P1

[34] تراجع الاشتباكات في عدن والمجلس يقدم مطالبه للشرعية، صحيفة الحياة http://cutt.us/1hDG6

[35] المجلس الانتقالي يتهم الحكومة اليمنية بـ اخفاء الحقائق في أحدث سقطرى، على الرابط: http://cutt.us/PnYmF

[36] المدخلية (الجامية) باليمن - مركز الجزيرة للدراسات http://cutt.us/Ygkx9

[37] سلفيو الجنوب على مشارف عهد سياسي جديد، العربي الجديد، على الرابط: http://cutt.us/3uLRk

[38] ماجد المذحجي، الحرب اليمنية: القوى السلفية تقلب الاصطفافات الجنوبية، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط: http://cutt.us/G9k0B

[39] تحقيق وكالة اسوشيتد برس عن السجون السرية 2018 http://cutt.us/z97q5

بالامكان الاطلاع على أحد تحقيقات الوكالة عن السجون السرية 2017 http://cutt.us/Dqe9W

[40] نيل بارتريك، رغبة الإمارات في التصدي لإيران وممارسة أقصى حد من التأثير في الشؤون الداخلية السعودية تدفع بها نحو الاستمرار في التدخل في اليمن، حيث لا تلتقي مصالحها دائما مع المصالح السعودية، على موقع كارنجي، على الرابط: http://cutt.us/HoS2z

[41] نفس المرجع.

[42] حسب إحصائية لوحدة الرصد في مركز أبعاد للبحوث والدراسات، وهذه إحصائية رسمية حسب إعلان وكالة الأنباء الإماراتية (وام) للفترة بين ماس/آذار2015 وحتى يونيو/حزيران2018، وتشير تقديرات غير رسمية إلى أعلى من هذا الرقم بكثير، وتعلن الإمارات فقط عن القتلى دون إعلان عن الجرحى. يمكن الإشارة إلى مقابلة نجل حاكم إمارة الفجيرة مع صحيفة نيويورك تايمز والتي تحدث فيها بعد انشقاقه إلى قطر أن الأرقام أعلى بكثير .https://www.nytimes.com/2018/07/14/world/middleeast/emirati-prince-qatar-defects.html

[43] هل استولت الإمارات على سقطرى .. أم استأجرتها؟ - مُسند للأنباء http://mosnad.com/news.php?id=8543

[44] حقيقة "عقد إيجار سقطرى"... أهم أهداف وجود الإمارات في اليمن - Sputnik Arabic https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201805101032242792

[45] احتكار بالقوة... ممارسات إماراتية للسيطرة على القطاعات الحيوية في اليمن/ 13 سبتمبر 2017/ العربي الجديد/ https://goo.gl/ycBiR5

[46] المحافظ ابن بريك يعلن عن مشروع مصفاة نفطية ونية السلطة المحلية استيراد النفط من الامارات -يمنات- http:// /yemenat.net/2017/04/287490

[47] تصريح فهمي الباحث، رئيس جمعية الإنترنت اليمنية، العربي الجديد "احتكار القوة" مصدر سابق.

[48] العربي الجديد، مصدر سابق، "احتكار القوة"..

[49] رحلات الطيران الإماراتية إلى جزيرة سقطرى تثير جدلاً إعلامياً واسعاً في اليمن/أحمد الأغبري/7/4/2017 http://www.alquds.co.uk/?p=700378

[50] الخلافات تتصاعد على إدارة حقول النفط والغاز باليمن -مأرب برس- https://marebpress.net/nprint.php?lng=arabic&sid=130128

[51] الموقع الالكتروني للشركة النمساوية http://www.omv.com/portal/generic-list/display?lang=en&contentId=125573653983063

[52] إليونورا أردماني، تشابُك المصالح الأمنية والاقتصادية للإمارات في اليمن، على الرابط: http://cutt.us/aQfQC

[53] وزير الداخلية اليمني لا استطيع دخول عدن دون إذن من هذه الدولة: http://cutt.us/DPkrn

[54] AP Investigation: US allies, al-Qaida battle rebels in Yemen

http://cutt.us/suJKs

[55] بيان صادر عن مجلس الوزراء للأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة أرخبيل سقطرى نشر على الصفحة الشخصية لرئيس الوزراء في الفيس بوك: https://www.facebook.com/AhmedObaidBinDaghar/

* الحناء نبات أخضر يستخدم مسحوقه للتجميل وصبغ الأيدي والشعر ويستخدمه اليمنيون بكثرة في تجميل النساء في الأعراس

[56] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، رسالة مؤرخة 26 كانون الثاني/ يناير 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 2342 (2017)، ص: 21.

[57] نفس المصدر، ص: 9

[58] Situation of human rights in Yemen, including violations and abuses since September 2014

https://www.ohchr.org/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc=/Documents/Countries/YE/A_HRC_39_43_EN.docx&action=default&DefaultItemOpen=1

[59] إليونورا أردماني.. الاستثمارات الإماراتية المتنامية في البنى التحتية في قطاعَي الطاقة والأمن في اليمن، تشكّل بصورة مطردة القوة المحرِّكة خلف التدخل الإماراتي لمحاربة الإرهاب، مركز كارنيجي، على الرابط: http://carnegie-mec.org/sada/76877

[60] حاولت قوات من الحزام الأمني الموالي للإمارات السيطرة على مطار الغيضة بمحافظة المهرة، غير أن مجاميع قبلية وقوات مؤيدة للرئيس "هادي" رفضت السماح لها بذلك، يشار إلى أن مشايخ محافظة المهرة تربطهم علاقات جيدة بسلطنة عمان وكان محافظ المهرة الشيخ محمد عبد الله كـدَة رفض بشدة الانضمام إلى المجلس الانتقالي الذي تدعمه الامارات. .

[61] اقرأ بالتفصيل دراسة جيبولتك لوحدة الاستراتيجيات في مركز أبعاد للدراسات والبحوث تحت عنوان (سقطرى تحت الاحتلال الإماراتي) مايو 2018 www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

00967737887778
telegram.me/abaadstudies
@abaadstudies
Abaad Studies & Research Center
AbaadStudiesYemen
abaadyemen@gmail.com
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org